

الأزمة الاقتصادية والفساد الكبير في لبنان: دروس من انفجار مرفأ بيروت



منظمة
الشفافية الدولية
الائتلاف العالمي ضد الفساد



الجمعية اللبنانية
لتعزيز
الشفافية

الأزمة الاقتصادية والفساد الكبير في لبنان: دروس من انفجار مرفأ بيروت

الكلمات الرئيسية: الحوكمة، الفساد، الأمانة، الشفافية، المساءلة.

تم إعداد هذه الورقة من قبل:

د. سارة حريري هيكل

خبيرة اقتصادية:

استاذة مساعدة في كلية الاقتصاد:

جامعة القديس يوسف في بيروت

تمت مراجعة الورقة من قبل:

جيليان ديل

قائدة وحدة المناصرة العالمية لدى منظمة الشفافية الدولية

ترجم من اللغة الإنجليزية إلى العربية من قبل:

رنا صالح عزّام

تم إعداد هذه الورقة في إطار مشروع «ضمان الشفافية والمساءلة في جهود إعادة الإعمار والإصلاح في بيروت» (osf)، الممول من قبل مؤسسة المجتمع المنفتح.

تماشياً مع سياسة الجمعية اللبنانية لتعزيز الشفافية – لا فساد لتوفير معلومات مفتوحة المصدر للجمهور، يمكن استخدام هذا المنشور مع ذكر مصدره. إذا لم تتم الإشارة إلى المصدر، تحتفظ الجمعية اللبنانية لتعزيز الشفافية بحقوقها في اتخاذ الإجراءات القانونية اللازمة ضد أي شخص يستخدم محتوى هذا المنشور دون ذكر المصدر.

ملخص تنفيذي

في ٤ آب/أغسطس ٢٠٢٠ انفجرت كمّية كبيرة من نترات الأمونيوم في مرفأ بيروت، بسبب تخزين ٢٧٥٠ طنًا من هذه المادة في مستودع في المرفأ دون اتخاذ تدابير أمنية مناسبة على مدى السنوات الست الماضية.

إنّ تدمير ٤ آب/أغسطس بالإضافة إلى سلسلة من الأزمات الكبرى التي هزّت وما زالت تهزّ المجتمع اللبناني واقتصاده، بدءًا من الأزمة المصرفية والمالية في أيلول/سبتمبر ٢٠١٩، بالإضافة إلى الحركات الاحتجاجية الضخمة وعدم الاستقرار السياسي، كل هذا سترك عواقب دائمة.

انفجار مرفأ بيروت هو مظهر من مظاهر انهيار الدولة اللبنانية. وهذا التقرير يلقي الضوء على سوء استخدام المساعدات الواردة إلى لبنان بعد الانفجار، وأثناء الأزمة وسوء إدارتها. ويشدّد على حقيقة تجلّي الفساد الكبير في الإدارة العامة، وعمليات الشراء العام، والقطاع المصرفي، وكذلك في جميع جهود التعافي في الدولة. ويهدف التقرير إلى الربط بين الوضع الاقتصادي المنهار الذي يعاني منه الاقتصاد اللبناني منذ عام ٢٠١٩ وتداعيات انفجار مرفأ بيروت من خلال إجراء تحليل معمّق للفساد الكبير في لبنان.

وجميع هذه الأزمات تنبثق من أصل واحد ولها تأثيرات متعدّدة الأبعاد. وقد ظهرت بعض الجهات الفاعلة الجديدة المنبثقة من المجتمع المدني ولعبت دورًا مهمًا في المجتمع اللبناني من خلال جهود الإغاثة. ولأنّ الحكومة اللبنانية لم تكن غائبة فحسب، بل كانت أيضًا غير فعّالة وغير راغبة في حل الأزمة الاقتصادية إلى جانب الانتفاضة الشعبية، كان على منظمات المجتمع المدني والمنظمات الأهلية الظهور لسدّ الفراغ واستبدال الدولة في وظائفها. ومع ذلك، فقد أتهمت هذه المنظمات بالفساد المستشري. لذلك تجري مناقشة دور منظمات المجتمع المدني والمنظمات المجتمعية في جهود إعادة الإعمار وإدارة الأزمات من حيث سوء الحوكمة المحتمل والممارسات الفاسدة التي أثّرت على مهمتها.

لعبت السياسات الاقتصادية لما بعد الحرب بالنار معتمدةً على مساعدة المجتمع الدولي لها في نهاية الأمر. وهذا ما يسمّى بسلوك المخاطر الأخلاقية، حيث دعمت المؤتمرات الدولية المختلفة وهُتّت لمساعدة لبنان بالتعافي بشكل رئيسي الأحزاب السياسية الحاكمة بتمويل حملاتهم الانتخابية، وزيادة خدماتهم لمؤيديهم، ولكن نادرًا ما تغيّر نمط السلوك الاقتصادي غير السليم والمراهنة على كرم المجتمع الدولي، حيث نرى أنّ أجهزة الدولة اللبنانية ما زالت تتبع في المفاوضات الحالية مع صندوق النقد الدولي والمانحين الدوليين استراتيجية المخاطر الأخلاقية نفسها.

لم توضع سياسات اقتصادية مهمة في فترة ما بعد الحرب لتعزيز القطاعات الإنتاجية والزراعية والصناعية، وكان الخيار الاقتصادي الساري هو الاعتماد بشكل أكبر على الواردات نظرًا لمتنّع الدول الأجنبية بميزة نسبية في معظم الإنتاجات، الأمر الذي أدى إلى عجز تجاري مزمن، وزيادة الضغط على الطلب للدولار الأمريكي مع الحفاظ على قيمة مصنعة ومرتفعة نسبيًا لليرة مقابل العملات الأخرى. لقد أوصى صندوق النقد الدولي باستمرار بتخفيض قيمة العملة الوطنية (مّا يسمّى بسعر الصرف الحقيقي الفعلي) من أجل أن تعكس القدرة الحقيقية للاقتصاد اللبناني. وقد أدّى الانخفاض الأخير في قيمة الليرة اللبنانية إلى إعدام ثقة اللبنانيين في مؤسّساتهم النقدية العامة، ما تُرجم لاحقًا بانعدام ثقة حادة في الليرة اللبنانية.

يخدم مصرف لبنان المصالح السياسية بغضّ النظر عن تأثيرات ذلك على المودعين، وتدّعي المصارف التجارية أنّها ضحية مخطط بونزي الاحتيالي الذي صمّمه مصرف لبنان بينما يصعب تصديق قدرة مصرف لبنان على تحصيل نفوذ مالي دون موافقة جمعية مصارف لبنان. وقد وُضع تحرير سعر الصرف في أيدي المضاربين، ويُعتبر هذا مرّة أخرى مثال على سوء الإدارة. فمن هم المسؤولون عن مصرف لبنان وجمعية مصارف لبناني بلدٍ يدّعي أنّه يتمتع باقتصاد السوق الحرة؟ وكيف تمّ تجاهل الملكية الخاصة؟

بُنِي النموذج الاقتصادي بعد الحرب على الاعتقاد بأنّ تطوير قطاع البناء والخدمات (لا سيّما المصارف والسياحة) كاف لوحده لجذب الاستثمارات الأجنبية وخدمة مصالح السياسيين الذين استثمروا بكثافة في تلك القطاعات. وبحلول نهاية التسعينيات، بدأت المؤشّرات الأولى للركود في الظهور ودفعت المجتمع الدولي إلى تقديم المشورة للبنان لكبح ديناميّاته المالية العامة المقلقة ولكن بدون جدوى طالما استمرّت التدفّقات النقدية إلى المصارف التجارية وجيوب السياسيين.

يُعتبر لبنان من أكثر دول العالم فسادًا، ومن المهمّ تحليل الفساد فيه فيما يتعلّق بطبيعة الدولة. وهذا مفهوم واسع يصعب فهمه.

لا يمكننا التحدّث عن إجماع على الدور الاقتصادي الذي يجب أن تلعبه الدولة اللبنانية. فيحسب الدستور اللبناني، يعتمد لبنان اقتصاد السوق الحرة حيث تعتبر المنافسة مقدّسة، وعلى الدولة أن تتدخل بأقل قدر ممكن وأن تولي الاستثمارات للقطاع الخاص من خلال تحرير السوق وإزالة جميع الحواجز أمام المنافسة مثل الإحتكار، والكراتلات، والوكالات الحصرية. فالكلمة الرئيسية هنا هي الكفاءة، والتي من الواضح أنّها ليست على رأس جدول أعمال السياسات العامة في لبنان.

وعلاوة على ذلك، فإنّ النظام السياسي يفضّل الفساد التشريعي والتنفيذي والاقتصادي، ويضع لبنان في قلب التدخّلات الإقليمية والدولية في شؤون البلاد. أمّا على المستوى الاقتصادي البحث، فإنّ استخدام الحكومة اللبنانية المفرط للمديونية يخفّض من مستوى الادّخار الوطني ويحرم الدولة من الموارد المالية اللازمة للاستثمار في القطاعات المنتجة اقتصاديًا. فضلًا عن ذلك، فإنّ الهيكل الاقتصادي القائم على الدخل غير المشروع يُضعف الإنتاج الوطني ويزيد من الحاجة إلى بعض السلع. ويعزّي هذا المستوى الضعيف في الإنتاج إلى عجز الميزان التجاري، وانخفاض مستوى الإيرادات المالية، والاستخدام المفرط للديون.

يلقي سوء إدارة الأزمة في فترة ما بعد الانفجار العديد من المسؤوليات على عاتق الأطراف المسؤولة عن جهود الإغاثة وإدارة التبرّعات والصناديق، بدءًا من فشل الحكومة في ظلّ الفساد، والمشاكل المالية والتقنية، وصولًا إلى غياب الرقابة عن منظمات المجتمع المدني والمنظمات المجتمعية المحلية والدولية في إدارتها للتبرّعات. وتتعلّق المشاكل الرئيسية في إدارة الأزمة بغياب المساءلة، وانعدام الرقابة والتنظيم لمحاربة الفساد، وهي تداعيات متوقّعة لسوء إدارة الدولة اللبنانية على المدى الطويل.

أطلقت الحكومات اللبنانية في حقبة ما بعد الحرب العديد من المبادرات لتطبيق سياسات مكافحة الفساد التي أخفقت بشكل واضح، وقوبل معظمها بمقاومة قوية من الأحزاب الحاكمة التي كان لها دورٌ قويّ في الحرب الأهلية. هذه السياسات كانت إمّا صعبة التنفيذ، أو غير مناسبة للوضع الخاص بلبنان لأنّها لا تعالج المشكلة من جذورها. وعلى الرّغم من إطلاق الاستراتيجية الوطنية لمكافحة الفساد في عام ٢٠١٦، فقد انتهى الأمر بتعيين وزير دولة لمكافحة الفساد الذي اختفى منذ ذلك الحين، ولم يقدّم بتنفيذ أيّ إجراء عملي واحد من

أجل مكافحة هذه الظاهرة بجدية.

أما على صعيد التشريع، فقد سنّ مجلس النواب اللبناني بعض القوانين لمكافحة الفساد، وهي: قانون حماية كاشفي الفساد (رقم ٨٣، ١٠ تشرين الأول / أكتوبر ٢٠١٨)، وقانون لتعزيز الشفافية في قطاعي النفط والغاز، وإنشاء الهيئة الوطنية لمكافحة الفساد في القطاع العام (قانون رقم ٨٧، ٨ أيار / مايو ٢٠٢٠)، وقانون رفع السرية المصرفية عن الشخصيات السياسية والموظفين العموميين في قضايا الاشتباه بالفساد (٢٨ أيار / مايو ٢٠٢٠). تشكل هذه القوانين نقطة انطلاق جيدة، لكنها بحاجة إلى تحديث، وتعديل، وتفعيلها بعدد من قبل السلطة التنفيذية والسلطة القضائية (قانون الإثراء غير المشروع، وقانون الإفصاح المالي، وإعادة هيكلة ديوان المحاسبة، ولجنة التدقيق والتفتيش المركزي، وقانون الشراء العام...).

ينبغي تنفيذ سياسة شاملة ومتكاملة لمحاربة الفساد وليس اللجوء إلى حلول متفرقة، ويجب أن تكون هذه السياسة شاملة وقائمة على المبادئ التشاركية، وإشراك المواطنين، من أجل زيادة الوعي، بالإضافة إلى جميع الأطراف في أي إصلاح لتطبيق الحوكمة الرشيدة وتعزيز المساءلة. يجب تطبيق جميع الإصلاحات والآليات المقترحة على كامل نطاق المنظمات (المدنية، والحكومية، والمنظمات غير الحكومية) من أجل الوصول إلى الشفافية والمساءلة المرغوبة مع ضمان التوزيع العادل والمنصف للمساعدات العينية والمالية لجميع ضحايا ونازحي ع/أب/أغسطس. ولكن لا تزال هذه الجهود عشوائية، وغير منسقة، ولا تعالج المشكلة الأساسية المتمثلة في الافتقار إلى الحكم الرشيد وثقافة المساءلة. من أجل مكافحة الفساد وتعزيز الديمقراطية التشاركية والسياسات الشاملة، يجب على المواطنين لعب دور فاعل في تنفيذ السياسات، ومعاينة السياسيين الفاسدين من خلال التصويت، والحقيقة التي لا يمكن إنكارها هي أنه كانت هناك جهود جادة قادمة مختلف الجهات المعنية في أعقاب انفجار بيروت.

- التوصية رقم ١: الحد من العجز العام ومراقبة الاستثمار العام

تحتاج الدولة اللبنانية إلى تعديل دور المؤسسات المسؤولة عن مراقبة المشاريع الاستثمارية وتقييمها من خلال سياسات مالية حسنة التنظيم تهدف إلى مواءمة الاستثمار العام مع الممارسات الجيدة لتنفيذ هذه المشاريع. وهذا يعني إيقاف جميع الصناديق الخاصة (الجنوب، والمهجرين، ومجلس الإنماء والإعمار...) التي تستنزف الموازنة العامة دون الاستثمار في القطاعات المناسبة. وينبغي استخدام دليل مرجعي لإدارة الاستثمارات العامة من أجل تقييم المشروع في إدارة المشاريع بدلاً من عملية قانون المالية العامة المضنية.

- التوصية رقم ٢: تنفيذ نظام شراء عام متماسك يتماشى مع المعايير الدولية

يتجلى مؤشر التغيير من داخل القطاع العام في تعزيز جودة الخدمات العامة من خلال التخفيف من الإجراءات الروتينية، ومدة إنجاز المعاملات الإدارية، وتحسين العلاقة بين الموظفين العموميين والمواطنين، وتنفيذ ممارسات إدارة الموارد البشرية، وتطبيق الإدارة بالنهج الموضوعي القادر على إشراك الموظفين في الخدمة العامة. وتجدر الإشارة إلى أن مجلس الوزراء قد وافق على الاستراتيجية الوطنية لإصلاح الشراء العام في ٢٠ أيار / مايو ٢٠٢٢ (القرار رقم ٦٦). تهدف هذه الاستراتيجية إلى إصلاح جميع الاحتياجات في مجال الشراء العام بما يتماشى مع المعايير الدولية نحو الإدارة المالية السليمة، والانتعاش الاقتصادي، واستعادة الثقة. ومع ذلك يجب نشر هذه الإصلاحات وتطبيقها في جميع الإجراءات العامة من أجل استعادة الثقة بين المستثمرين وتوفير الأموال لإدارة الخدمات العامة بفاعلية.

- التوصية رقم 3: الحد من البيروقراطية من خلال تطبيق الشفافية الاستباقية.

تتطلب الشفافية الاستباقية من الإدارة العامة إتاحة المعلومات ذات الصلة أمام الجميع دون انتظار أن يطلبها المواطنون، فيجب على الحكومة اللبنانية النظر في تقليص حجم قطاعها العام، حيث يعمل أكثر من ٣٠٠ ألف موظف حالياً في الإدارات العامة، مقارنة بـ ١٧٠ ألفاً في عام ٢٠٠٠ من أجل الحد من البيروقراطية.

- التوصية رقم 4: ضمان استقلالية مصرف لبنان مع ضمان مساءلة أفضل

يجب على مصرف لبنان الالتزام بقانون النقد والتسليف الذي يترك مجالاً لسيطرة الحكومة (من خلال وزارة المالية)، وبالتالي تبقى وزارة المالية ومصرف لبنان مسؤولين أمام مجلس النواب بموجب القانون.

- التوصية رقم ٥: تعزيز قانون مكافحة الفساد في القطاع العام (رقم ١٧٥) وتفعيل دور الهيئة الوطنية لمكافحة الفساد
- التوصية رقم ٦: تعزيز الحوكمة الإلكترونية والشفافية الاستباقية على المستويين الوطني والمحلي
- التوصية رقم ٧: دعم الحكم المحلي:

من الضروري تحسين الحكم المحلي من خلال إعطاء دور مهم للسلطة المحلية (على مستوى البلدية) من أجل وضع سياسات التنمية المستدامة التي تعزز الأنشطة الاقتصادية في الدولة من خلال خلق فرص العمل وتقوية الروابط الاجتماعية والتماسك الاجتماعي. وفي حال تنفيذ ممارسات الحوكمة السليمة على المستوى المحلي (وكانت تجربة العديد من البلديات الرائدة في هذا الصدد واعدة للغاية)، فسوف تنتشر على المستوى الوطني.

- التوصية رقم ٨: تعزيز التعاون بين السلطات المحلية ومنظمات المجتمع المدني:

بناءً على بعض التجارب الناجحة في طرابلس وصيدا، يجب تطبيق منصات التنسيق بين البلديات ومنظمات المجتمع المدني المحلية في المدن اللبنانية الكبرى، لتحسين استجابة النظام البيئي المحلي عند مواجهة الأزمات، وتعزيز الثقة المتبادلة بين الشركاء من القطاع العام والخاص.

- التوصية رقم ٩: العمل من أجل الحصول على مزيد من الاعتراف بدور منظمات المجتمع المدني في إدارة الأزمات والحماية منها.
- التوصية رقم ١٠: الالتزام بمبادئ الصفقة الكبرى وقيمها:

الجدير بالذكر أنه ينبغي على المنظمات الدولية والجهات المانحة احترام الاتفاق الدولي «الصفقة الكبرى»، وبالإشارة إلى هذه الاتفاقية، التزمت الوكالات الدولية والجهات المانحة مع المستفيدين المحليين والدوليين بتقديم الوسائل والموارد إلى أيدي المواطنين المحليين

وفقاً لمبادئ اضماء الطابع المحلي على المساعدات. وفي هذا الصدد، يجب على المنظمات المحلية تعزيز التزامها بمبادئ اضماء الطابع المحلي وقيمه، وبالتالي تحسين شفافية تدخلاتها، والاضطلاع بدورها «كعامل تغيير». لذلك، يجب أن يُستكمل دور الدولة مع دور منظمات المجتمع المدني من أجل إنشاء نظام بيئي ناجح لخطط التعافي المستقبلية.

جدول المحتويات

I	المقدمة	V
II	انفجار مرفأ بيروت: حلقة في سلسلة أحداثٍ خادعة	V
III	دولة على وشك الانهيار	٩
١.	السياسات الاقتصادية غير الفعالة	٩
٢.	خوافز غير سليمة من المجتمع الدولي	١٠
٣.	السياسات النقدية	١١
٤.	ديناميات الدين العام	١٢
٥.	دور الدولة	١٣
IV	الفساد الكبير وإدارة أزمة ما بعد الانفجار	١٥
١.	دور أجهزة الدولة	١٦
٢.	الدور الذي لعبه الجيش اللبناني	١٩
٣.	الدور الذي لعبته منظمات المجتمع المدني والمنظمات المجتمعية	
٢٢	التوصيات	
V		
٢٦	الخلاصة	
VI	المراجع	٢٧

I. المقدمة

الفساد منتشر في لبنان. ومما لا يثير الدهشة، فقد عصف بكافة الهياكل الاقتصادية في البلاد، بالإضافة إلى مؤسساته السياسية والاجتماعية والخاصة. وهذا ما يفسر الحوكمة الضعيفة وأوجه القصور في الحكومات. وتعتبر ممارسات الفساد في لبنان، مقبولة بشكل أساسي بسبب تسامح البيئة الاجتماعية والثقافية والتشجيع على الفساد. فالافتقار إلى المؤسسات العامة القوية وغياب ثقافة الرقابة والمساءلة يقوّض أيّ جهد للحصول على الإصلاحات الاقتصادية التي تعتبرها المنظمات الدولية والمحلية عاجلة ولا غنى عنها من أجل حلّ المأزق الاقتصادي. وتُجدر الإشارة إلى أنّ الاتفاق الذي طال انتظاره مع صندوق النقد الدولي، والذي يُناقش حالياً مع الحكومة اللبنانية، مشروط بإصلاحات اقتصادية. ومع ذلك، تبذل الأحزاب السياسية قصارى جهدها لتجنب مثل هذه الصفقة من أجل الحفاظ على سيطرتها على القطاعات الاقتصادية الحيوية.

كان الانفجار المدّمّر لمرفأ بيروت في ٤ آب/أغسطس ٢٠٢٠ حدثاً غير متوقّع إلى حدّ ما، فأضاف إلى المحن التي تمرّ بها البلاد ولكن في الوقت نفسه فهو حدث غير مفاجئ في الوقت نفسه بسبب النقص الفادح في الكفاءة في إدارة القطاعات العامة بغضّ النظر عما يمكن اكتشافه إن كان عملاً إجرامياً إرهابياً أم لا. ومع ذلك فإنّ هذا الحدث الدرامي ليس حادثاً عَرَضياً، بل نتيجة سوء الإدارة، وهو دلالة على الفساد الذي عانى منه الاقتصاد اللبناني بعد سنوات من الانتهاء من الحرب الأهلية بصورة رسمية في نهاية الثمانينيات. كما أنّ اختلاس الأموال المخصّصة لجهود الإغاثة نتيجة متوقّعة أيضاً بسبب سوء الإدارة. وقد أفسح تدخّل القطاع الخاص المجال لقنوات جديدة من الفساد للحلول محلّ الدولة في مهام الإغاثة.

تلقي هذه الدراسة الضوء على سوء استخدام المساعدات الواردة إلى لبنان بعد الانفجار وأثناء الأزمة وسوء إدارتها، وتشدّد على حقيقة تجلّي الفساد الكبير في الإدارة العامة، والشراء العام، والقطاع المصرفي وكذلك في جميع جهود التعافي في الدولة. ويهدف التقرير إلى الربط بين الوضع الاقتصادي المنهار الذي يعاني منه الاقتصاد اللبناني منذ عام ٢٠١٩ وتداعيات انفجار مرفأ بيروت من خلال إجراء تحليل عمق للفساد الكبير في لبنان.

بغية التوصل إلى فهم أفضل للوضع الحالي في لبنان في ظلّ انفجار المرفأ، يجب الإشارة إلى الأزمات المتعدّدة التي يواجهها لبنان من أجل تحديد الجهات الفاعلة المختلفة المسؤولة عن المأزق الاقتصادي والسياسي وكذلك عن الانفجار. لهذه الأزمات جميعها الأصل نفسه ولها تأثيرات متعدّدة الأبعاد. وقد ظهرت بعض الجهات الفاعلة الجديدة المنبثقة من المجتمع المدني ولعبت دوراً مهماً في المجتمع اللبناني من خلال جهود الإغاثة. ونظراً لأنّ الحكومة اللبنانية لم تكن غائبة فحسب، بل كانت أيضاً غير فعّالة وغير راغبة في حلّ الأزمة الاقتصادية، وبالإضافة إلى انبثاق الانتفاضة الشعبية، كان على منظمات المجتمع المدني والمنظمات المجتمعية الظهور لملء الفراغ واستبدال الدولة في وظائفها. ومع ذلك، فقد اتهمت هذه المنظمات بابتلائها بالفساد. وتجرى مناقشة دور منظمات المجتمع المدني والمنظمات المجتمعية في إعادة الإعمار وإدارة الأزمات من ناحية الحوكمة السيئة المحتملة والممارسات الفاسدة التي أثرت على مهمتها.

II. انفجار مرفأ بيروت: حلقة في سلسلة أحداث خادعة

في ٤ آب/أغسطس ٢٠٢٠ انفجرت كمية كبيرة من نترات الأمونيوم في مرفأ بيروت، حيث كان هناك ٢٧٥٠ طناً من هذه المادة مخزّناً في مستودع في المرفأ دون اتخاذ تدابير أمنية مناسبة على مدى السنوات الست الماضية. بعد السادسة مساءً بوقت قليل، اشتعلت النيران في سطح أحد المستودعات، وهزّ المدينة الانفجار الكبير الأول، ثمّ تلاه سلسلة من التفجيرات الخفيفة التي كانت وفقاً لبعض الشهود تشبه الألعاب النارية. وبعد حوالي ٣٠ ثانية، حدث انفجار هائل مع سحابة تشبه فطر عيش الغراب وموجة اهتزازية دمّرت أحياء بأكملها من المدينة. وقد تسبّب الانفجار في مقتل ٢٠٤ أشخاص وإصابة ٦٥٠ شخص، وإلحاق أضرار بالممتلكات بقيمة ١٥ مليار دولار، وخسائر في المنشآت الاقتصادية، ووفقاً لمسح صور الأقمار الصناعية بواسطة كوبرنيكوس وتحليلها، فقد تضرّر ١١٦٧١ مبنى سكنياً، حيث أصيب ٣٢٨ منها بأضرار جسيمة. وبالإضافة إلى ذلك، تضرّرت ٦٢٦ منشأة صناعية (غير الصوامع)، بما في ذلك ٧٨ منها أصيبت بأضرار بالغة، و٢٢ تدمّرت تدميرًا كلياً^١. وأخيراً، وجد ٣٠٠٠ شخص أنفسهم بلا مأوى. وكان من بين الضحايا أجانب من ٢٢ دولة على الأقل. وذكّرت المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين أنّه كان من بين القتلى والمفقودين ٣٤ لاجئاً، وأصيب ١٢٤ لاجئاً آخرين بجروح. كما أصيب عددٌ من جنود قوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان (اليونيفيل)، من البحرية التابعة لقوات حفظ السلام، وأصيب ما لا يقل عن ١٥ شخصاً بإعاقة دائمة نتيجة للانفجار^٢.

كان الانفجار محسوساً في تركيا وسوريا وأجزاء من أوروبا، ومسموعاً في قبرص على بعد أكثر من ٢٤٠ كم. لذلك صنّفت هيئة المسح الجيولوجي الأمريكية الانفجار على أنّه حدث زلزالي بلغت قوّته ٣.٣ درجة، واعتبر أحد أقوى الانفجارات غير النوويّة في التاريخ^٣.

إنّ تدمير ٤ آب/أغسطس بالإضافة إلى سلسلة من الأزمات الكبرى التي هزّت وما زالت تهزّ المجتمع اللبناني واقتصاده، بدءاً من الأزمة المصرفية والمالية في أيلول/سبتمبر ٢٠١٩، وصولاً إلى الحركات الاحتجاجية الضخمة وعدم الاستقرار السياسي، سيترك عواقباً دائمة.

يشكّل تدمير جزء كبير من العاصمة اللبنانية في أعقاب انفجار مرفأ بيروت في ٤ آب/أغسطس ٢٠٢٠، بالإضافة إلى الجهود المبذولة لإعادة بناء المباني والأحياء المتضرّرة، جزءاً من تاريخ طويل من أحداث مماثلة لعمليات إعادة البناء التي يعود تاريخها إلى الحرب الأهلية (١٩٧٥-١٩٩٠). خلال فترة ما بعد الحرب، تمّ جذب استثمارات ضخمة لإعادة بناء منطقة وسط بيروت (ما عرف لاحقاً بمنطقة سوليدير بسبب اسم الشركة الخاصة التي تولّت مسؤولية إعادة الإعمار) وإعادة بناء الضاحية الجنوبية في بيروت بعد العدوان الإسرائيلي في تموز وأب (يوليو وأغسطس) في عام ٢٠٠٦. كان يجب على هذه الحالات أن توفر إطاراً مقارناً يفتح آفاقاً أمام الجهات المعنية والدولة من أجل تحسين أدائهم في جهود الإغاثة ويشكّل أساساً لمبادئ توجيهية للحكومة الرشيدة تساعدهم في تحلّهم الفوري والمساءلة.

١ يحدث الفساد الكبير عندما: يهرم موظف عام أو شخص آخر مجموعة اجتماعية معينة أو جزء كبير من سكان الدولة من حقّ أساسي؛ أو يتسبّب في خسارة الدولة أو أي من شعبيها بما يزيد عن ١٠ ضعف الحد الأدنى السنوي للدخل المعيشي لشعبها؛ نتيجة للرشوة، أو الاختلاس، أو غيرها من جرائم الفساد (منظمة الشفافية الدولية، ٢٠١٦)

٢ كوبرنيكوس، ٢٠٢٠، ص. ٢٣

٣ <https://www.unhcr.org/news/briefing/2020/8/5f32469f4/beirut-blast-death-toll-includes-dozens-refugees-emergency-response-ramps.html>

٤ https://en.wikipedia.org/wiki/2020_Beirut_explosion

ليس لبنان البلد الأول أو الأخير في المنطقة أو في العالم الذي شهد حرباً أهلية وأحداثاً أساسية دمرت أجزاء كبيرة من جغرافيته. وقد أهدمت حالات وأمثلة أخرى في مناطق لبنانية مختلفة وحتى في بلدان أخرى سياسات الإغاثة وإعادة الإعمار، ما دفع الباحثين إلى دراستها والتوصية بمعايير العمل السريع. وقد ترك النظام السياسي المعمول به مثل هذه الإرشادات جانباً من أجل ترك الطريق للفوائد المحتملة من التبرعات الدولية. لقد ساعد المجتمع الدولي لبنان باستمرار في استثماراته في إعادة الإعمار؛ وقد اختلست أجزاء كبيرة من هذه التبرعات بشكل واضح، ما أدى إلى زعزعة ثقة الجهات المانحة في السلطات اللبنانية.

وعلى الرغم من انضمام انفجار مرفأ بيروت إلى سلسلة من الأحداث الأساسية التي ضربت العاصمة اللبنانية، إلا أن له بعض المميزات التي تجعله فريداً من نوعه في تاريخ البلاد. وبإحدى بدء، كانت مدة انفجار ٤ آب/أغسطس أقصر بكثير مما كانت عليه في الأحداث السابقة. وكان الفاصل الزمني البسيط كافياً للإحراق. أضرار بما بين ١٠٠٠ و ١٥٠٠ مبنى^٥ في بيروت وضواحيها، ما أثر على حوالي ٣٠٠٠٠ شخص؛ بينما في الأحداث السابقة، كانت هناك فترات طويلة من التفجيرات والقصف الحربي. تختلف هذه الأضرار من حيث الأنواع والنتائج. فقد خلف الانفجار زجاجاً محطاً، وانهيار مباني، وإصابات طفيفة، ومقتل أكثر من ٢٠٠ شخص. وكلما ابتعدت المنطقة عن مركز الانفجار، كلما كانت الأضرار أخف؛ وكان الضرر في المنطقة المحيطة بالمرفأ حيث وقع الانفجار هو الأعنف، وغني عن القول إن التأثيرات العقلية والنفسية والآثار الرمزية أثرت على جميع اللبنانيين وأثارت التعاطف العالمي مع الحدث.

وقد حدث انفجار مرفأ بيروت في فترة اضطراب كبير في لبنان. فقد حدث في فترة أزمة اقتصادية حادة (ستتم مناقشتها أدناه)، ومأزق سياسي، ووباء كوفيد-١٩، وفي أعقاب انتفاضة شعبية بدأت في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٩. عمقت هذه الأحداث انعدام الثقة بين المواطنين ودولتهم وأثارت شعوراً بالعجز لدى المواطنين. وبينما حدثت فترات دمار سابقة خلال الحروب، كان لا يزال لدى الشعب اللبناني أمل في مستقبل أفضل، وهي قضية كان يدافع عنها على الأقل جزء كبير من الشعب. كان انفجار المرفأ رمزاً لغياب الدولة (لا سيما في جهود الإغاثة) وللطبيعة المفترسة للدولة اللبنانية التي ليست عاجزة في مواجهة الأحداث فحسب، بل إنها مسؤولة، على الأقل جزئياً، عن وقوعها.

أثار انفجار المرفأ أيضاً نقاشاً حول التنظيم الحضري للعاصمة. فالأحياء المتضررة مختلطة اجتماعياً من وجهة نظر المذهب الديني للسكان، وطبقتهم الاجتماعية، ومستوى تعليمهم، وطبيعة الأنشطة التجارية والصناعية، ومستوى تحسين الأحياء القديمة، وديناميكية التغيير الاجتماعي. وقد شهدت هذه المنطقة المتضررة انتفاضات أهلية كبرى (خاصة في ساحة الشهداء). وتهدد هشاشة النسيج الاجتماعي التقليدي والقديم للمنطقة بانهيار ديناميكيات استبعاد شريحة من السكان لم تكن قادرة على التعامل مع إعادة الإعمار. ويثير الانفجار أيضاً المزيد من الأسئلة الأساسية حول تخطيط العاصمة، وحركة المرور في المدينة، والمواصلات إلى المرفأ.

وأخيراً، دفع الانفجار نحو تحقيق المساءلة من أجل تحديد مسؤوليات وقوعه. ويمكننا الإشارة إلى أن النظام السياسي الحالي مسؤول عن الإهمال، على الأقل، وحتى التواطؤ في الحادث. لذا أطلق الحدث نقاشاً مستمراً حول سبب الانفجار ومزيجيه: ومن قام بتخزين ٢٧٠٠ طن من تترات الأمونيوم في المرفأ، وما الذي تسبب في الانفجار، ومن يجب أن يكون مسؤولاً عن الأضرار؟ يتفق هذا النقاش الطريق نحو تحقيق يقوده النظام القضائي اللبناني بينما كانت هناك مطالب عديدة بإجراء المجتمع الدولي للتحقيق. ثم تعرقل التحقيق المحلي بسبب عدم تعاون الشخصيات السياسية المحلية المتورطة بشكل مباشر في سلسلة المسؤوليات. لذلك تمثل العملية القضائية وجميع العوائق التي وضعها النظام السياسي فشلاً آخر للدولة اللبنانية.

III. دولة على وشك الانهيار

1. السياسات الاقتصادية غير الفعالة

استشرى الفساد في لبنان في كل من القطاعين العام والخاص. وفي أوقات النمو الاقتصادي، يخفّ ثقل الممارسات الفاسدة لأنها تسهل على العامة والشركات دفع تكلفتها. وبالإضافة إلى ذلك، ولأنها تلحق أضراراً بالاقتصاد، تؤدي ممارسة الأنشطة الفاسدة إلى انخفاض مستويات الاستثمار التي تكون آثارها أكبر في أوقات الأزمات الاقتصادية. وعلاوة على ذلك، تعتبر الحكومات اللبنانية عقبة أمام المشاريع الاستثمارية المجدية وتعزيز الابتكار. ومن المعروف أن الفساد يؤدي إلى قطع العلاقات المتبادلة بين الحكومة والمواطنين في الأوقات العادية، مما يعطل عملية الشفافية والمساءلة داخل المؤسسات العامة. ويبقى سوء إدارة الدولة السبب الرئيسي وراء الفساد الذي يكون أكثر ضرراً في أوقات الأزمات.

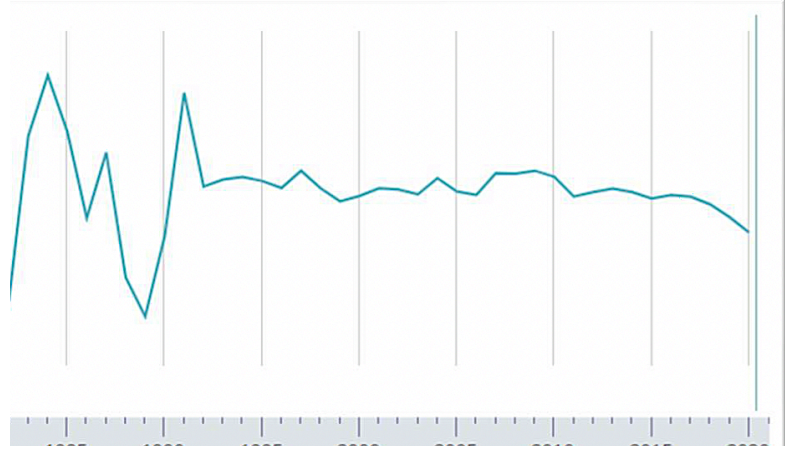
من أجل إيضاح العلاقة بين الفساد وسوء الإدارة، من المهم الإشارة إلى الموقف الدولي للحكومة الرشيدة. وفقاً لمنظمة الأمم المتحدة، تعرّف الحكومة بأنها ممارسة السلطة الاقتصادية، والسياسية، والإدارية لإدارة شؤون الأمة على كافة الأصعدة؛ وتشمل أيضاً الآليات، والعمليات، والمؤسسات التي يعبر المواطنون بواسطتها عن مصالحهم، وتنفيذ حقوقهم القانونية، واحترام واجباتهم والتزاماتهم. يتألف مفهوم الحكومة من ثلاثة جوانب: العملية التي يتم من خلالها اختيار الحكومة والسيطرة عليها واستبدالها، وقدرة الحكومة على تنفيذ سياسات عامة مناسبة من خلال إدارة فعالة، واحترام القوانين التي تنظم التفاعلات بين الدولة والمواطنين. تتجلى هذه الأبعاد للحكومة الرشيدة من خلال نظام سياسي ديمقراطي، وإدارة عامة فعالة، وسوق اقتصادي تنافسي، وقوانين تطبق داخلياً من قبل الأفراد، والنخب السياسية والاقتصادية والإدارية. تكافح الحكومات الفساد من خلال إعادة توزيع الموارد على الشعب بأسره، بهدف الحد من عدم المساواة وتفضيل الفقراء. كما يظل الحد من البيروقراطية أداة لمعالجة الفساد من خلال تجنب تنفيذ بعض القوانين التي تقيد حرية التعبير لدى المواطنين، وإلا سوف تتدخل البيروقراطية وتدفع الموظفين العموميين إلى مواءمة أفعالهم مع هذه القوانين. وبالتالي تتحكم الأجهزة البيروقراطية في المعلومات المتعلقة بالقرارات السياسية والحكومية، فتعمل على زيادة مستوى اهتمامهم الشخصي، مما يتسبب في خلل في الآلية الديمقراطية داخل المؤسسات العامة. هذا ولم تتبع ممارسات الحكومة الرشيدة هذه في تصميم السياسات الحكومية، لذا فإن غيابها يلقى بثقله على بلد يزرع تحت وطأة الديون ويواجه بانتظام صدمات كبيرة.

يعتبر انفجار مرفأ بيروت مظهرًا من مظاهر انهيار الدولة اللبنانية، فتنبثق مثل هذه الأحداث من المشاكل الهيكلية المالية والاقتصادية التي يواجهها الاقتصاد اللبناني، علماً أن السياق المحلي والدولي لا يساعدان في حل المشكلة. وقد أهدمت الانتفاضة الشعبية في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٩، بتسريع الانهيار، لكنها بالتأكيد لم تطلقه (الشكل ١)، فجذور الأزمة تعود إلى الحرب الأهلية والطريقة التي استخدمت

^٥ أصدرت نقابة المهندسين في بيروت تقييماً مبكراً بتضرر أكثر من ١٠٠٠ مبنى، منها ٣٢٣ تعرضت للانهيار التام، و ٢٥٤ تكبدت خسائر فادحة. وقد تضرر ٣٦٠ مبنى تقليدياً في هذه المنطقة. ولحققت أضرار جسيمة بالعديد منها.

فيها فترة ما بعد الحرب لتنفيذ سياسات نقدية واقتصادية غير سليمة طبقت لخدمة المصالح الفردية في نظام معقد من الرشوة والمؤسسات الرعية. لقد خلقت فترة الأزمة دولة مفترسة مصيرها الفشل، وقد فشلت الحكومة في تحقيق أهدافها المتمثلة في تحقيق توسع شامل وفعال للنشاط الاقتصادي. تعتبر أساسيات الدولة المفترسة هي: الفساد، وسوء الإدارة، والاعتماد الشديد على الواردات (مما يفسخ المجال لفرص هائلة للرشوة، وخاصة في المرافق)، والزيادة الهائلة في العجز العام والدين العام، والاعتماد على اتحاد الدول المانحة.

الشكل ١: النمو الاقتصادي، لبنان، الحرب، فترة ما بعد الحرب، وفترة انفجار بيروت



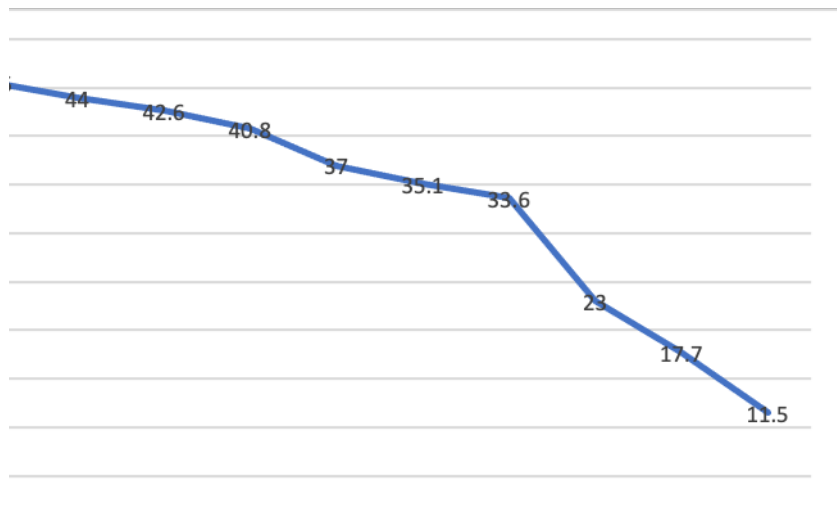
المصدر: بيانات البنك الدولي.

2. حوافز غير سليمة من المجتمع الدولي

لعبت السياسات الاقتصادية لما بعد الحرب بالنار ومعمدة على دعم المجتمع الدولي لها في نهاية الأمر. كانت الحكومات الائتلافية التي تشكلت بعد اتفاق الطائف تهدف إلى تمثيل جميع الأحزاب السياسية الرئيسية (بدلاً من القادة السياسيين) بدعم من قوى إقليمية ودولية. واختير الوزراء وفقاً لانتماءاتهم السياسية والدينية، ونادراً ما تم الاختيار على أساس الجدارة. فيمكن للمرء أن يتوقع افتقار هؤلاء السياسيين إلى الكفاءة، فيزيدون الأوضاع الاقتصادية سوءاً من خلال تنفيذ سياسات غير عقلانية وانتظار المجتمع الدولي لإيجاد حلول في أوقات الاضطرابات. يُطلق على هذا السلوك اسم سلوك الخطر الأخلاقي: فالمؤتمرات الدولية المختلفة لمساعدة لبنان على طريق الانتعاش طلبت إصلاحات اقتصادية حتى يستفيد البلد من التبرعات، لكن الأحزاب السياسية الحاكمة استخدمت معظم هذه التبرعات لتمويل حملاتها الانتخابية، وزيادة خدماتها لمؤيديها، ونادراً ما تغير نمط السلوك الاقتصادي غير السليم، والمراهنة على كرم المجتمع الدولي.

إن قدرة الحكومة اللبنانية على الاستفادة من إجراءات الإنقاذ في شكل قروض، وودائع سيادية كبيرة، ومساعدات محدّدة، وإعانات، وتبرعات بعد الأحداث السياسية والأمنية دفعتها إلى الاعتماد على المجتمع الدولي لإخراج البلاد من أزمتها في الأوقات الحرجة. وتجمّعت تحالفات من الدول بعد الهجمات الإسرائيلية عام ١٩٩٣، ١٩٩٦، ٢٠٠٦، في مؤتمرات باريس I، II، III، وسيبر، وستوكهولم، وروما، وودينة المملكة العربية السعودية بعد التي بلغت ١ مليار ٢٠٠٦؛ وتهدف كل هذه المبادرات إلى منح المليارات في شكل قروض طويلة الأجل أو عمليات إنقاذ. اعتمدت الحكومات اللبنانية على المجتمع الدولي من أجل الحصول على مساعدات مالية من خلال إيجاد «أسباب وجيهة» للمساعدة: العجز عن مواجهة الضغوط السياسية، ومخاطر الإفلاس، والأجندات الإقليمية والدولية، وأزمة الهجرة، والهجمات الإرهابية. وبمجرد الحصول على المساعدة، تخلت الحكومات عن جهودها الإصلاحية المؤجلة الانهيار الداخلي. وقد تم تشجيع السلوك الخطر الأخلاقي هذا من خلال الافتقار إلى الرقابة وتعاطف المجتمع الدولي المثير للقلق تجاه عدم كفاءة الحكومة في معالجة مثل هذه المشاكل (الشكل ٢).

الشكل ٢: مؤشر فعالية الحكومة



يؤدي الافتقار إلى البيانات الرسمية الموثوقة إلى الصعوبة في التنبؤ بأي هدف من أهداف السياسات العامة وإلى تأثيرات مفاجئة على الأسواق. ينبغي تقييم السياسات العامة علمياً من خلال تحليل التكاليف والفوائد على أساس نماذج التنبؤ الشاملة. وغني عن القول، أن مثل هذا التقييم هو خارج نطاق صانعي السياسة في لبنان.

3. السياسات النقدية

أحد الرموز الرئيسية للسياسات الخطرة التي اتبعت في لبنان بعد اتفاق الطائف هو ربط الليرة اللبنانية بالدولار الأمريكي الذي يجريه مصرف لبنان في كل الأحوال والظروف. لم يتمكن مصرف لبنان من الحفاظ على هدف ربط العملات خلال الأزمة الأخيرة ونفذ قرارات تسفيّة لتنظيم عمل المصارف التجارية والمؤسسات المالية الأخرى. ولم يكن مصرف لبنان على استعداد للمساعدة في التدقيق الجنائي لحساباته (مع شركة التدقيق الدولية Alvarez & Marsal) في محاولة لمنع أي مطالبات تتعلق بالمساءلة. وبعد انتفاضة عام ٢٠١٩، فقد مصرف لبنان السيطرة على سعر الصرف (١٥٧.٥ ليرة لبنانية رسمية لكل دولار أمريكي) وسمح لسوق الصرف بتحديد قيمته (الفعالية أو المضاربة). وحالياً نجد العديد من أسعار الصرف التنافسية في لبنان يحددها مصرف لبنان، ومكاتب الصرافة، والمصارف التجارية (الملتزمة بتعاميم مصرف لبنان) بالإضافة إلى سعر الصرف في السوق السوداء الذي يعكس الاختلافات في العرض والطلب بالدولار الأمريكي بشكل أفضل. منذ التسعينيات، وقد سمح هدف تثبيت سعر الصرف بالحفاظ على حرية حركة رأس المال، الأمر الذي دفع مصرف لبنان إلى فقدان سياسته النقدية السيادية (ما يسمى بالثالوث المستحيل).

وفي فترة ما بعد الحرب، لم توضع سياسات اقتصادية مهمة لتعزيز القطاعات الإنتاجية للزراعة والصناعة. فكان المنطق الاقتصادي السائد هو الاعتماد بشكل أكبر على الواردات نظراً لتمتع الدول الأجنبية بميزة نسبية في معظم المنتجات، والتي تُرجمت إلى عجز تجاري مزمن، مما زاد من الضغط على الطلب على الدولار الأمريكي مع الحفاظ على قيمة عالية نسبياً لليرة مقابل العملات الأخرى.

وقد أدى الانخفاض الأخير في قيمة الليرة اللبنانية إلى تعميق عدم ثقة اللبنانيين في مؤسساتهم النقدية العامة وقد انعكس ذلك في انعدام الثقة الحاد في الليرة اللبنانية. أدى انخفاض قيمة الليرة اللبنانية إلى دوامة تضخم مفرط، تلتها تعديلات على الرواتب التي تحتاج بشكل أساسي لدولارات جديدة، مما زاد الضغط على سعر الصرف بشكل ملحوظ. وخلال الفترة الأولى من تخفيض قيمة العملة في الثمانينيات، أثناء الحرب الأهلية، دفعت ضغوط التضخم المودعين إلى تحويل مدخراتهم إلى الدولار الأمريكي، ولم يتم استرداد الثقة في العملة الوطنية منذ ذلك الحين. العملة الوطنية هي رمز للسيادة، وحقيقة عدم ثقة الناس بعملتهم هو رمز آخر لعدم الثقة في المؤسسات العامة. وقد هز ذلك أسس الاقتصاد اللبناني، وأدى إلى انهيار العلاقة بين المواطنين ونظامهم المصرفي بشكل دائم، مع العلم أن النموذج الاقتصادي في التسعينيات بني على نظام مصرفي قوي.

كيف يمكن للفساد التلاعب أيضاً بالسياسة النقدية؟ إن حقيقة قيام مصرف لبنان بتصميم مخطط بونزي الاحتيالي، ذي البعد الوطني، بموافقة جمعية مصارف لبنان، هو دليل على بقاء الشخصيات العامة في مناصبهم أثناء قيامهم بعمليات اختلاس واسعة النطاق لمدخرات الشعب اللبناني. وقد شكّل حاكم مصرف لبنان هدفاً للعديد من مذكرات الاستدعاء الوطنية والدولية التي تنهمر بالفساد وتبويض الأموال، والثراء غير المشروع ...

يعتبر سلوك مصرف لبنان وقراره قبل عام ٢٠١٩ سلوكاً مشكوكاً فيه. منذ انتفاضة عام ٢٠١٩، قوبلت ضغوط تخفيض قيمة العملة بتصريحات واثقة بشكل مقلق من حاكم مصرف لبنان. وقد قام النظام المصرفي، في الواقع، بترشيح امداداته من العملات الأجنبية زاعماً أن مصرف لبنان قد استبدل سندات اليورو بشهادات الإيداع، بأسعار فائدة مرتفعة ومربحة، وقنن تحويل الأموال (وهو بحكم الأمر الواقع للتحكم في رأس المال)، وفرض قيوداً وتحويلات مثيرة للجدل على عمليات سحب الودائع (وفقاً لتعميم مصرف لبنان رقم ١٤٨ و ١٥١ على سبيل المثال). وقد وضع تحرير سعر الصرف في أيدي المضاربين. فمن هم المسؤولون عن مصرف لبنان وجمعية مصارف لبنان؟ في بلد يدعي أنه يتمتع باقتصاد السوق الحر، وكيف تم تجاهل الملكية الخاصة؟

عندما تقتصر الحوكمة السيئة بغياب الشفافية، يمكن للمرء أن يتوقع أن تتحمل الأطراف الأقل قوة العواقب. جذبت السياسات النقدية التي اتبعتها مصرف لبنان والمنافسة بين المصارف التجارية مدخرات وعدت بتلقي معدلات فائدة مرتفعة إرتفاعاً شديداً. وتم استئراج المواطنين إلى قطاع مصرفي ديناميكي ومزدهر فكلّفوا المصارف التجارية بجعل استثماراتهم المالية مربحة. ليس من المفترض أن يربط المودع الصغير بين أسعار الفائدة والمخاطرة العالية، فالمخزون ليسوا على دراية بالعواقب السلبية لمثل هذه المخططات حيث من المفترض أن يحميهم النظام المصرفي. لذلك لا يمكن إعادة الثقة بين الناس والمصارف في أي وقت قريب، ويقوم بعض الناس بطلب استرداد وداّعتهم بالقوة والعنف أحياناً، ولكن لا مفرّ منها.

4. ديناميات الدين العام

يلعب النمو المستدام دوراً لا غنى عنه في قياس مدى انتشار الفساد: فكلما حقّق البلد نمواً سريعاً، كلما انخفض الفساد، لذلك يرتبط ببطء النشاط الاقتصادي بزيادة الممارسات الفاسدة.

وقد اختارت الحكومات اللبنانية ابتداءً من عام ١٩٩٢ إصدار سندات خزانة قصيرة الأجل بأسعار فائدة مرتفعة باليرة اللبنانية من أجل استغلال استثمارات البنية التحتية وإعادة الإعمار. وابتداءً من نهاية التسعينيات، أدت جهود الدمج والتحويل التي دعت إليها بعثات المجتمع الدولي إلى إحداث تغيير في ديناميات الديون، وبالتالي إلى إصدار المزيد من سندات اليورو، مع آجال استحقاق أطول وأسعار فائدة منخفضة. كان من المفترض أن تؤدي هذه الخطوة إلى خفض خدمة الدين، لكنها أدت إلى تقييد الدين بالعملية الصعبة.

دفعت التزامات الديون المصرف المركزي إلى عمليات هندسة مالية غريبة (عمليات المقايضة بشكل أساسي) من أجل تحصيل الدولار الأمريكي من السوق وتلبية مستحقات سداد سندات اليورو من دون التعثر. وبهذا المعنى، استمر مصرف لبنان في إعطاء الأولوية لمصالح السياسيين على السياسات النقدية السليمة. وكان المساهمون الرئيسيون في المصارف التجارية الكبرى هم شخصيات سياسية في السلطة. أصبحت السيولة بالدولار الأمريكي أكثر ندرة بمجرد أن دخلت سندات اليورو حيز الاستحقاق. وكان من شأن خيار تنويع المحفظة السيادية، منذ البداية، أن يجعل ديناميات الدين أقل اعتماداً على الدولار الأمريكي ويخفف من الحاجة إلى استرداد الدولارات من السوق. أما المصارف التجارية فهي المستفيدة الرئيسية من سندات الخزنة التي وصلت أرباحها إلى حوالي ٢٢ مليار دولار أمريكي في ٢٦ عامًا. تمثل

الميزانية العمومية الموحدة للمصارف التجارية ٢٣٠ مليار دولار أمريكي من الأصول (٤.٥ أضعاف الناتج المحلي الإجمالي الوطني) مع ١٧٣ مليار من الودائع.

أدت معدلات الفائدة الصادمة على أذون الخزانة الصادرة في التسعينيات التي وصلت إلى ٣٢٪ على سندات الخزانة لمدة ثلاثة أشهر في عام ١٩٩٢، إلى ارتفاع هيكل أسعار الفائدة على القروض والودائع. وجدت المصارف التجارية في استثمارات سندات الخزانة طريقة مثالية لزيادة أرباحها بثبات مع مخاطر منخفضة وعائدات عالية. ومع غيبوبة سوق الأسهم، تم حظر تمويل الاقتصاد من خلال تفضيل الإقراض من المصارف التجارية. إن الاستثمارات الخاصة مكلفة للغاية ومحفوفة بالمخاطر بحيث لا يمكن المشاركة فيها، مما يؤدي إلى تباطؤ القدرة التنافسية (وفقاً لمؤشر التنافسية العالمية - المصنف ٨٨ - أو مؤشر ممارسة الأعمال الخاص بالبنك الدولي - المرتبة ١٤٣). يؤدي التمويل الصريح والمستدام والمستمر للمصارف لمصارف القطاع العام إلى مزاحمة الاستثمارات الخاصة، مما يؤدي فعلياً إلى القضاء على المبادرات والابتكارات الخاصة.

ورغم ذلك، لم تتخلف الحكومات اللبنانية أبداً عن سداد التزامات ديونها عبر اختيار الطريق السهل أي إصدار سندات خزانة جديدة عند الاستحقاق حتى آذار/مارس ٢٠٢٠ حيث قررت الحكومة بقيادة حسان دياب تعليق سداد سندات بقيمة ١.٢ مليار دولار مستحقة في ٩ آذار/مارس، موضحاً أن احتياطات العملات الأجنبية قد وصلت إلى مستويات منخفضة ومقلقة، وكانت ضرورية لتزويد السوق بالعملية الصعبة للاحتياجات الاستيراد ودعم الاحتياجات الأساسية (الوقود، والغاز، والأدوية، والقمح). وبذلك يستخدم الدين الجديد لسداد ديون قديمة. يجب على الحكومة أن تدفع الفائدة على الدين الجاري، وعلى الدين القديم الذي يزيد الإنفاق العام إلى الحد الذي تمثل فيه خدمة الدين نصف النفقات العامة. ويمكن الحل الوحيد في تحقيق معدل نمو في الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي يتجاوز متوسط سعر الفائدة على أذون الخزانة (حوالي ٨٪). وينبغي الإشارة إلى أن الدين العام يمثل ١٤٠٪ من الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي في لبنان عام ٢٠٢١.

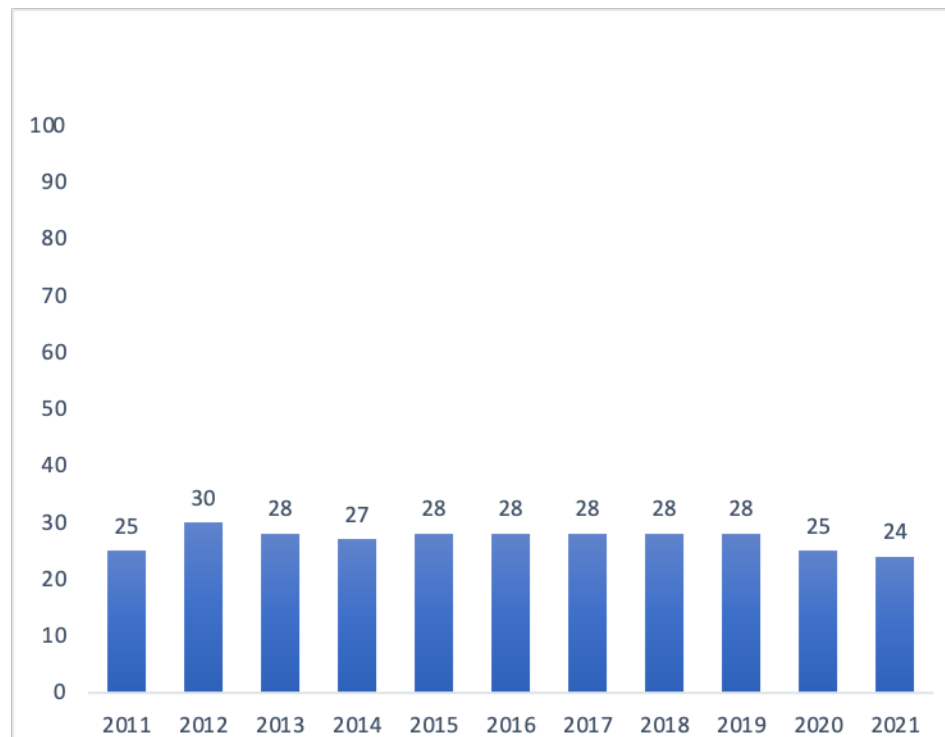
5. دور الدولة

لا يمكننا التحدث عن إجماع على الدور الاقتصادي الذي يجب أن تلعبه الدولة اللبنانية. فبحسب الدستور اللبناني، يعتمد لبنان اقتصاد السوق الحرة حيث المنافسة مقدسة. ويجب على الدولة أن تتدخل بأقل قدر ممكن وأن تولي القطاع الخاص الاستثمارات من خلال تحرير السوق وإزالة جميع الحواجز أمام المنافسة. مثل المركز الاحتكاري، والكراتلات، والوكالات الحصرية. الكلمة الرئيسية هنا هي الكفاءة، والتي من الواضح أنها ليست على رأس جدول أعمال السياسات العامة في لبنان. وعلى سبيل المثال، ليس ثمة من سبب تقني أو اقتصادي أو مالي يسمح للدولة اللبنانية بالاستمرار في إنتاج الكهرباء عبر شركة كهرباء لبنان ودعمها سنوياً بنحو ١.٥ مليار دولار. فكان من الأجدي القيام بالشراكة مع عدد من الشركات الخاصة ما يحفز المنافسة، ويخفض الأسعار، ويعزز جودة الخدمات.

لبنان من أكثر دول العالم فساداً، ومن المهم تحليل الفساد فيه فيما يتعلق بطبيعة الدولة، فهو مفهوم واسع يصعب فهمه.

ومع ذلك، وصل مؤشر مدركات الفساد الذي تقيسه منظمة الشفافية الدولية، إلى ٢٠.٤ من ١٠٠ في عام ٢٠٢١، مما يصنف لبنان من بين أكثر الدول فساداً في العالم (الشكل ٣).

الشكل ٣: مؤشر إدراك الفساد



المصدر: منظمة الشفافية الدولية

واجه لبنان خلال العقد الماضي أزمة اقتصادية حادة ارتبطت بقضايا فساد كبرى هددت بنيته الاجتماعية واستقراره السياسي. وقد واجه لبنان ركودًا حادًا وعانى من نمو اقتصادي منخفض ودين عام ثقيل بلغت ذروته حوالي ١٥٠٪ من الناتج المحلي الإجمالي، وترتبط هذه الأزمة الاقتصادية والمالية بشكل مباشر بالحوكمة السيئة والانتهاكات السياسية، فالفساد تفتش في لبنان وتجذر بعمق في القطاعين الخاص والعام. وعرف لبنان كل أشكال الفساد التي ترتبط بشكل أساسي بدفع الرشاوى، وشراء الأصوات، والمحسوبيات، والواسطة، وبما يُعرف «بإفلاق المحسوبية والاسترضاء»^٦. فالسياسيون في لبنان يسيئون استخدام الأموال العامة لمشروع تهدف إلى تعظيم إيراداتهم من أجل كسب الأصوات، ويرتبط الفساد في لبنان بـ «الاختلاس»^٧، والنصب والاحتيال، والابتزاز.

على الرغم من مصادقة لبنان على الاتفاقيات الدولية لمكافحة الفساد، إلا أن الفساد قد ازداد بشكل سريع خلال العقد الماضي وهو ما يُعتبر في الأساس قضية سياسية في البلاد. يشكل الفساد ظاهرة متأصلة في المجتمع اللبناني، ويُتظر إليه على أنه عامل رئيسي يؤثر على نمو البلاد وتطورها، وهو ينتشر بشكل ملحوظ، حيث يكاد احترام القوانين ومراقبة القواعد التنظيمية أن تكون غير موجودة. لا يقتصر الفساد في لبنان على انتهاك القيم القضائية والقانونية فحسب، بل يشمل أيضًا تنفيذ أنشطة اجتماعية وسياسية واقتصادية غير مشروعة. فالفساد في لبنان إذاً هو مرتبط بكل أنواع الفساد:

- الفساد السياسي: تنفيذ برامج وسياسات إصلاحية تراعي المصالح الشخصية للسياسيين فقط.
- الفساد الانتخابي: التلاعب بنتائج الانتخابات لصالح الأحزاب السياسية من خلال شراء الأصوات وسرقة الصناديق الانتخابية.
- الفساد البيروقراطي: إساءة استخدام السلطة من قبل المسؤولين والموظفين في الإدارات العامة لتسهيل الخدمات العامة بشكل غير قانوني، والحصول على أرباح شخصية في المقابل.
- الفساد الاقتصادي: استخدام الأموال العامة لأخذ إجراءات متعددة تحرم الدولة من الإيرادات العامة لتمويل النفقات العامة. ويمكن لهذه الأنشطة أن تشكل انتهاكاً لحقوق الملكية الفكرية، والاحتيال المالي، وعدم الكشف عن المعلومات المتعلقة بالإيرادات، وبالإضافة إلى ذلك من الضروري ألا ننسى دفع الرشاوى والرسوم غير القانونية.

ويرتبط الفساد في لبنان بالسلوك الشخصي، ويميل الناس إلى ممارسته لأسباب عديدة إدارية وسياسية واقتصادية واجتماعية. ويفسر ذلك عبر أوجه الضعف المؤسسي، وغياب الرقابة والإشراف على القوانين والأنظمة، وغياب الشفافية من قبل الحكومة، وسوء إدارة السلطات القانونية للقواعد القضائية. أما على المستوى السياسي، فتستخدم الأحزاب السياسية سلطاتها خلال العملية الانتخابية، ما يؤدي إلى انتهاك القيم الديمقراطية وحقوق حرية التعبير، وبالتالي إضعاف المشاركة الفعالة للمواطنين في عملية صنع القرار. وعلى المستوى الاجتماعي، يتطور الأفراد في وضعهم الاجتماعي من خلال ممارسات من الطوائف، بدلاً من استخدام قوة القانون، مما يؤدي إلى التخلي عن المصلحة العامة للمجتمع. يُطبق هذا الوضع على الموظفين العموميين الذين لا يحترمون المنافع العامة ويركزون على مصلحتهم الشخصية. يتفشى الفساد في لبنان لكنه فساد سياسي في أساسه، وينتشر بيع الخدمات على نطاق واسع في البلاد، فهو يربط بين القادة، وجماعات الضغط، وبأعي الخدمات.

النظام اللبناني، على الصعيد السياسي، نظام طائفي. ويظهر ذلك في عدّة جوانب: المجتمعات، والأنظمة الطائفية، وسلطة العشائر والقبائل. والطائفية هي العدو للدود للاستقرار السياسي، والتنمية الاقتصادية، والديمقراطية في لبنان. وبالإضافة إلى ذلك، فإن النظام السياسي يفضل الفساد التشريعي والتنفيذي والاقتصادي، ويضع لبنان في قلب التدخلات الإقليمية والدولية في شؤون البلاد. أما على المستوى الاقتصادي البحث، فإن استخدام الحكومة اللبنانية المفرط للمديونية يخفض من مستوى الادخار الوطني، ويحرم الدولة من الموارد المالية اللازمة للاستثمار في القطاعات المنتجة اقتصادياً. لذلك نجد أن الهيكل الاقتصادي القائم على الدخل غير المشروع يُضعف الإنتاج الوطني ويزيد من الحاجة إلى بعض السلع. ويعزى هذا المستوى الضعيف في الإنتاج إلى عجز الميزان التجاري، وانخفاض مستوى الإيرادات المالية، والاستخدام المفرط للديون.

يحت هذا النظام على تفتيت المجتمع، ويتخلّى عن المصلحة الجماعية في تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية من خلال تفضيل مصلحة مجتمع معين أو عشيرة محدّدة فقط. وعلاوة على ذلك، فإن النظام السياسي الطائفي والبنية الاقتصادية في لبنان يقطعان الطريق أمام التوسع الاقتصادي، ويقلصان دور الحكومة. ويعطلان تنفيذ السياسات الموجهة نحو التنمية الاجتماعية والاقتصادية. لذا فمن الواضح أن الفساد هو العنصر الأساسي وراء المضايقات السياسية والاجتماعية على المستوى الاقتصادي في لبنان، ما يشكل اضطراباً في الحوكمة السياسية القائمة على تشكيل حكومة قوية.

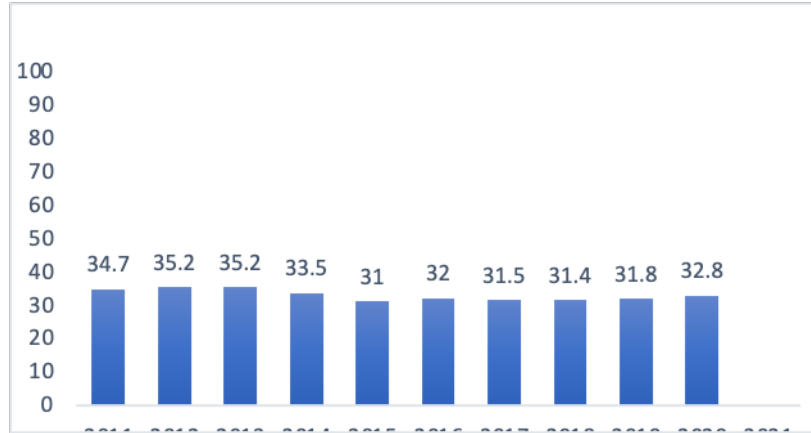
يؤدّي النظام السياسي الطائفي إلى انتهاك الأعراف الاجتماعية وأخلاقيات العمل في القطاع العام، ويعزّز قيم المحسوبية، والزبائنية، ودفع المواطنين الرشاوى للموظفين في المؤسسات الحكومية، وهو ما يطبق في حالة الاقتصاد اللبناني. ونتيجة لذلك، تعقد الطائفية في لبنان إمكانية الوصول إلى الخدمات العامة، وتُلزم المواطنين بدفع مدفوعات غير رسمية وغير مشروعة للحصول على الخدمة المطلوبة. وعلاوة على ذلك، فإن الميل إلى تسهيل القدرة على تلقي الخدمات العامة باستخدام طرف ثالث أصبح أمراً ملحوظاً على نطاق واسع في لبنان. وبالتالي، يشكل انتشار ثقافة الرشاوى قضية تخفض من جودة الخدمات التي تقدّمها الحكومة للجميع.

VI. الفساد الكبير وإدارة أزمة ما بعد الانفجار

يلقي سوء إدارة الأزمة في فترة ما بعد انفجار مرفأ بيروت العديد من المسؤوليات على عاتق الأطراف المسؤولة عن جهود الإغاثة وإدارة التبرعات والصناديق، بدءاً من فشل الحكومة في ظل الفساد، والمشاكل المالية والتقنية، وصولاً إلى غياب الرقابة عن منظمات المجتمع المدني والمنظمات المجتمعية المحلية والدولية في إدارتها للتبرعات. وتعلّق المشاكل الرئيسية في إدارة الأزمة بغياب المساءلة، وانعدام الرقابة والتنظيم لمحاربة الفساد، وهي تداعيات متوقعة لسوء إدارة الدولة اللبنانية على المدى الطويل. (الشكل ٤).

^٦ يتم تعريفه على أنه إساءة استخدام السلطة من قبل السياسيين من أجل تعظيم الإيرادات لمجتمعهم.
^٧ تتعلق بالفساد مع السرقة

الشكل ٤: حرية التعبير والمساءلة



المصدر: مؤشرات الحوكمة العالمية؛ البنك الدولي

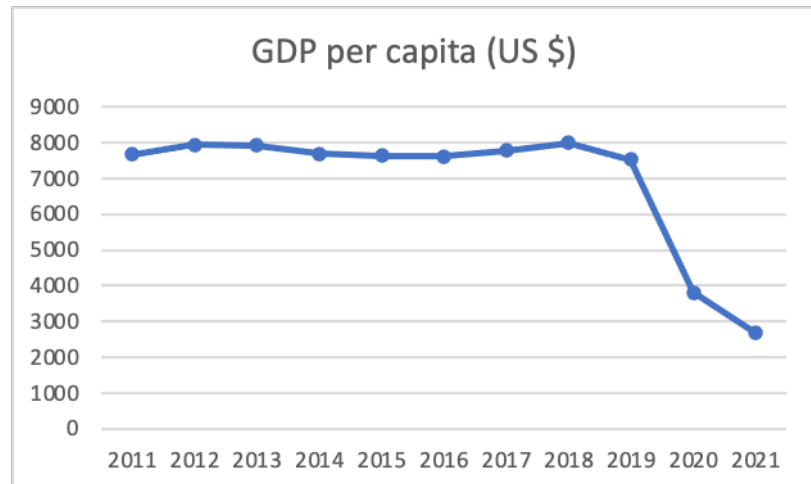
تجدر الإشارة إلى أن الاستخدام العام لكلمة فساد هو استخدام خاطئ لأنه لا ينبغي الخلط بين الفساد والاحتياال، والاختلاس، والعمولات، وشراء الأصوات، وما إلى ذلك. وحيث أن مكافحة الرشاوي يمكن أن تكون ضارة في بيئة اقتصادية بيروقراطية، يمكن لها أيضاً أن تكون بمثابة «المال السريع» من أجل تسريع المعاملات الإدارية طالما أنها محصورة في «الفساد الصغير». ومن السهل توثيق المعاملات المشكوك فيها على نطاق واسع وينبغي معالجتها من خلال حسابات الخزينة. فبعض الإدارات العامة في لبنان قد طبقت خدمة كبار الشخصيات من أجل إنهاء بعض المعاملات من دون عناء في أي وقت من الأوقات. وهذا مثال على إضفاء الطابع المؤسسي على الفساد الذي يتعارض مع المساواة في الوصول إلى الخدمات العامة، ولكن يمكن أن يكون حلاً عملياً في البلدان التي أصبح الفساد فيها متجذراً في ثقافة الناس.

ولتفسير المعالجة العشوائية لانفجار المرفأ، يجب علينا الرجوع إلى المشكلة الأساسية التي تتمثل في مشكلة هيكلية أكثر عمقا ترتبط بالفساد الكبير.

1. دور أجهزة الدولة

أقل ما يمكننا قوله عن سياق انفجار مرفأ بيروت هو انفجار فريد من نوعه، ولا مثيل له. فبعد أن تصرفت الدولة مع الأزمة الاقتصادية والموجات المتعددة لجائحة كوفيد-١٩ بسوء إدارة بشكل مثير للقلق، كان من المتوقع أن تلقى عواقب انفجار مرفأ بيروت الطريقة ذاتها. فخبية أمل اللبنانيين من إحداث أي تغيير منذ انتفاضة تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٩، أعادت لهم لتولي الأمور بأيديهم، بغض النظر عن انتشار كوفيد-١٩، والانخفاض الكبير في قوتهم الشرائية (الشكل ٥) فلم ينتظروا تدخل الدولة غير المجدي. وكان المطلب الرئيسي لتلك الانتفاضة هو كبح جماح الفساد المستشري في جميع قطاعات الدولة في محاولة لاستعادة الحقوق الأساسية للمواطنين. لم يشهد لبنان أي حشد شعبي مماثل من قبل، وكان التحالف الأول للمواطنين لتخطي العقبات والحلول محل الدولة في وظائفها الأساسية.

الشكل ٥: نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي (دولار أمريكي)



المصدر: الحساب الوطني للبنك الدولي

أظهرت إدارة الأزمة التي أعقبت انفجار مرفأ بيروت تدخل الدولة بشكل عشوائي وغير منسق في مواجهة مثل هذا الحدث الأساسي. لبنان ليس بجديد على الكوارث سواء كانت متوقعة كما في حالة الحرب أو غير متوقعة مثل الكوارث الطبيعية أو الحوادث الصناعية. الهيئة العليا للإغاثة الوطنية هي وكالة حكومية أنشئت من أجل جهود الإغاثة في أعقاب الكوارث، وينبغي أن تستحصل على الأموال اللازمة ليمكنها لعب دور رئيسي في مثل هذه الأحداث، ولكنها رغم ذلك بذلت جهوداً كبيرة في السنوات الأخيرة في توفير الخدمات

الغذائية والصحية للاجئين السوريين. يتجلى عدم كفاءة استجابة الدولة في عدم قدرتها على جمع المعلومات حول الانفجار، وافتقارها إلى التنسيق مع الأجهزة الحكومية وغير الحكومية الأخرى. وعدم قدرتها على تقديم جهود الإغاثة للممتلكات المتضررة والمصابين. وقد وجهت المساعدات الدولية وتدفق التبرعات من الكيانات الأجنبية ومن الشتات اللبناني من خلال المنظمات غير الحكومية الخاصة مثل الصليب الأحمر أو من خلال الجيش اللبناني، وهو دليل على انعدام الثقة في الأجهزة الحكومية مرة أخرى.

واجهت المساعدات الدولية مشكلة افتقار السلطات العامة للمصداقية في إدارة خطط الإنقاذ وإعادة الإعمار، وكانت الاستجابة الاقتصادية والاجتماعية للكارثة من نصيب الجمعيات المحلية والمنظمات الدولية بشكل أساسي، وذلك بدعم من الوكالات الدولية الكبرى. ومع ذلك تكمن مشكلة تنسيق العمل الإنساني مع تدخلات الإنقاذ والتزيم وإعادة الإعمار في عدم وجود أي قيادة أو وكالة منفذة لتقديم التوجيه الشامل والإشراف على البرامج (والذي من شأنه، على سبيل المثال، أن يلعب الدور نفسه الذي تلعبه المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين في إدارة أزمة اللاجئين السوريين) من خلال تنسيق العمل الذي تُنفذه مئات المنظمات أو الوزارات المعنية على الأرض.

وكما أكد البنك الدولي في آب/أغسطس ٢٠٢٠ في تقرير تقييمه للانفجار، فرض السياق اللبناني «نموذجاً غير تقليدي اعتمد بشكل أكبر على المنظمات غير الحكومية والمجتمع المدني» مع الأخذ في الاعتبار أيضاً «الحاجة طويلة الأجل لتعزيز قدرات الدولة اللبنانية وتقليص الاستيلاء على المساعدات من النخب السياسية» (البنك الدولي، ٢٠٢٠، ص ١٩). وقد سبق أن قدم برنامج الأمم المتحدة الإنمائي الملاحظة ذاتها في دراسة عام ٢٠١٠ والتي حذرت من المخاطر التي ينطوي عليها عدم قدرة الدولة اللبنانية على التعامل مع تدمير بهذا الحجم، داعية إلى استراتيجية عاجلة من شأنها معالجة «غياب الروابط بين أولويات الحكومة في الحد من مخاطر الكوارث، ومراكز البحوث، ووكالات التمويل، والجامعات الخاصة والعامة» [برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، ٢٠١٠، ص ٢٧].

يُفسّر عدم التنسيق أيضاً من خلال مضاعفة مستويات التدخل في الاستجابة الفورية للانفجار مع رد فعل إنقاذ فوري عند «نقطة الصفر» الذي قام به آلاف من سكان الأحياء المتضررة والذين عملوا جنباً إلى جنب مع الهياكل المؤسسية في الخطوط الأمامية التي نجد منها الأمم المتحدة لتقييم الكوارث والتنسيق، والمركز الافتراضي لتنسيق العمليات في الموقع، والمركز الأوروبي للاستجابة للطوارئ، بالإضافة إلى فرق دولية (كانت الفرق الهولندية من أول الوافدين)، بينما رفضت الدولة اللبنانية إنشاء مركز استقبال وإرسال في المطار، مما جعل تنسيق المساعدات الدولية أكثر فوضوية مع تسلسل قيادي غير واضح (URD، ٢٠٢٠). كانت النتيجة المباشرة الأكثر حساسية لهذه الإجراءات اللامركزية المتعددة أو غير المنسقة هي تفاقم مشاعر الإهمال والاستغلال والعنف التي شعر بها الضحايا.

عند حدوث مثل هذه الأحداث المأساوية، من المتوقع أن تجمع جميع هيئات الدولة جهودها لتقديم الإغاثة بسرعة إلى الأهالي. ومن البديهي أن تقوم الدولة نفسها بالمساعدة لأن تحل محلها منظمات المجتمع المدني والمنظمات المجتمعية. أمّا في الواقع، فقد اتسم الوضع بغياب شبه كامل للهيئات الحكومية وبلدية بيروت عن المساعدات الطارئة والإصلاحات، فقد فشلوا جميعهم في قيادة الاستراتيجيات اللازمة للتعافي وتنظيمها، وكان تحرك المواطنين هو الذي سمح بإزالة الأنقاض، وتنظيف الشوارع، وتوفير المأوى للأسر المشردة. وقد واصلت المستشفيات الخاصة، على الرغم من الدمار الهائل الذي لحق بها بسبب قربها من موقع الانفجار، مهمتها في تقديم الرعاية للمصابين. ولعبت المؤسسات الدينية دوراً مهماً في جهود الإغاثة أيضاً، بالإضافة إلى الجيش اللبناني الذي أدى دوره التقليدي في السيطرة على الأحياء وتنسيق أعمال منظمات المجتمع المدني والمنظمات المجتمعية من خلال تقسيم مناطق التدخل ومراقبة تصرفات هذه المجموعات والأموال التي تحصل عليها من المساعدات الخارجية.

ينص القانون رقم ١٩٤ الذي أُقر في أيلول/سبتمبر ٢٠٢٠، على إنشاء لجنة تنسيق إعادة الإعمار، لكن لم يتم تشكيلها حتى الآن بسبب نقص التشريعات. يوضح هذا الحدث الدور الهامشي الذي تلعبه ليس فقط هيئات الدولة ولكن بلديات التخطيط الحضري أيضاً لأنه يظهر سلطتها التقديرية على الأرض، واهتمامها الرئيسي أي الحفاظ على التراث الثقافي وتصنيفه دون أي إمكانيات تمويل لإعادة الإعمار. تعتبر تدخلات البناء هي الأهداف الرئيسية لتحرك هذه الهيئات، وعلى الرغم من إعادة إطلاق الانفجار لمشاريع حماية التراث، وهو قانون اقترحه المجلس النيابي منذ عام ٢٠٠٠، لكن للأسف، تم تجميده.

ولسوء الحظ تخرج مسألة جمع البيانات والأرقام الإحصائية الدقيقة من عداد المسؤولين اللبنانيين الذين يميلون إلى المبالغة في تقدير أعدادهم من أجل تهويل الوضع والاستفادة في نهاية الأمر من فائض الأموال. أعلن الأمين العام للاتحاد العمالي العام عن فقدان ١٠٠٠ فرصة عمل بسبب الانفجار. كما وأعلن الأمين العام لمجلس حقوق الإنسان تضرر ٩٠٠٠ مقيم من الانفجار ودمار ٧٠٠ وحدة سكنية، وطلب من الأهالي التقاط صور للأضرار بأنفسهم وإرسالها إلى مجلس حقوق الإنسان للتعويض! وأعلن وزير الداخلية أن التحقيق سيحتاج ه أيام ليكتمل!

كان التعاون المطلوب بين الحكومة والسلطات المحلية خجولاً. وقد ساهم مجلس حقوق الإنسان في رفع الأنقاض عن الشوارع لتسهيل مرور سيارات الإسعاف، ووزعت المساعدات العاجلة للضحايا في المناطق المتضررة بطريقة متفرقة بالتعاون مع جهات أخرى (بلديات، والجيش اللبناني، ومنظمات محلية ودولية، إلخ). تضاعف هذا التعاون في الأيام التي تلت الصدمة الأولية، وشرح رئيس بلدية بيروت أنه تم أولاً اتخاذ قرار بعدم إتلاف أي أثاث دون موافقة رئيس البلدية وقرار منه، وثانياً طالب بدء العمل في التحقيق في الأضرار لمعرفة حجم الضرر وتجنب دمار المباني التي تضررت بشدة على هؤلاء السكان. وتم تجهيز مكبات خارج بيروت للتخلص من الردم المتبقي.

ولتعميق التفاوتات الاجتماعية، حاول بعض مطوري العقارات، بدعم من القوى السياسية الاستحواذ على الممتلكات المتهالكة المصنفة على أنها تراث تقليدي والتي لا يستطيع أصحابها تصليحها. سلطت هذه النزعة الضوء على ديناميكية التغيير الحضري نحو تجديد الأحياء القديمة، حيث شيد أكثر من ٢٢٠٠ مبنى جديد في بيروت منذ عام ١٩٩٥ والعديد من المشاريع المماثلة قيد التنفيذ حالياً. في خضم الصدمة، حاول البعض الاستفادة من الوضع المزري لجني الأرباح من خلال المضاربة وسط الركود في سوق العقارات. وقد أدى الوضع الاقتصادي وعدم الاستقرار في سوق الصرف إلى شراء منازل أو أراضٍ تفادياً لخسائرهم مخزراتهم في المصارف. ويظهر في الوقت نفسه أن انعدام الأمن المالي في البلاد، والهجرة الجماعية، والفقر هي عوامل سلبية طويلة الأجل تؤثر على سوق العقارات المعروضة أيضاً.

أسفر النشاط الحضري، في غضون ذلك، عن ظهور سلسلة من المبادرات التي تشير إلى تغييرات مهمة في طريقة إعادة بناء العاصمة. ومن اللافت للنظر أن معظم المعلومات المتوفرة حول الوضع بعد ٤ آب/أغسطس أنتجت من المنظمات المدنية، المحلية والدولية، التي تمكنت من تعزيز النقاش حول قضايا إعادة تأهيل التراث، ولفت الانتباه إلى القضايا الاجتماعية، والمساكن الشاغرة، ورصد عمليات

الإخلاء. تنتقد هذه المبادرات النُهج من أعلى إلى أسفل التي أعادت تشكيل التنظيم الحضري لبيروت في فترة ما بعد الحرب الأهلية، وتصرّ على منطق تشاركي يتمحور حول السكان واحتياجاتهم. لذلك هدفت هذه المبادرات إلى تحسين المساحات المفتوحة المهجورة ودمجها في الشبكة الاجتماعية.

من المفترض أن تضمن الدولة وظائفها السيادية المتمثلة في الأمن والعدالة، لذا كان من الواجب أن تباشر إجراءات التحقيق في القضية على الفور، وتقوم بحماية المدعي العام المسؤول عن القضية، وجمع بيانات مستفيضة من الشهود وكاميرات المراقبة، وإحالة جميع المتهمين المحتملين للاستجواب. وينبغي عليها أن تقدّم الأمن والتعويضات ليس فقط للسكان الذين تضرّروا مباشرة من الحدث، ولكن يجب عليها أيضاً أن تعيد قدرتها على توفير الحماية لجميع مواطنيها من تكرار حدوث مثل هذه الأحداث المأساوية. ولكن على العكس من ذلك، عمّق الانفجار الانقسام الأفقي في المجتمع اللبناني وزاد من تزعزع العقد الاجتماعي بين الدولة ومواطنيها. وحتى عندما أنشئت المحكمة الدولية الخاصة للبنان من أجل تقديم مرتكبي اغتيال رئيس الوزراء السابق رفيق الحريري إلى العدالة في عام ٢٠٠٥، نادراً ما حظيت نتائج التحقيق والحكم بأي موافقة شعبية، وقد استُخدمت في أحسن الأحوال كأداة للمشاحنات السياسية.

من الواضح أخيراً أنه ليس لدى الدولة اللبنانية الموارد المالية اللازمة لإعادة إعمار الممتلكات المتضرّرة أو تعويض الجرحى والضحايا. ففي مثل هذه الحالات، عادة ما تصدر الدولة اللبنانية أذون الخزانة في السوق المالية من أجل جباية الأموال اللازمة لزيادة الضرائب أو الاعتماد على التبرعات من الدول الأجنبية. ومع ذلك، كان من المستحيل تفعيل هذه الوسائل الثلاثة للدعم المالي بسبب التصنيف شديد الخطورة لأذون الخزانة اللبنانية منذ التخلف عن السداد الذي قرّرت حكومة حسان دياب، وصعوبة رفع الضرائب في أوقات الأزمات الاقتصادية وانعدام ثقة الدول المانحة لتقديم أي إعانات مالية للحكومة.

ومع ذلك، لم تحاول الحكومة إيجاد طرق جديدة لتمويل التعافي من خلال التمويل الجماعي، على سبيل المثال، أو الحملات الوطنية لجمع التبرعات. وعلى أي حال، لا يمكن لأي نظام سياسي يفتقر إلى الثقة داخلياً ودولياً القيام بهكذا مبادرات. وقد خنق الجمود السياسي والعقوبات الدولية أي إمكانية للإصلاح الاقتصادي وأي جهود إغاثية مركزية للدولة بعد انفجار المرفأ. وكان المجتمع الدولي واضحاً في تصريحاته بعدم الثقة بالحكومة اللبنانية وتفضيله توجيه المساعدات الإنسانية عبر القنوات الخاصة.

عند وقوع الكوارث الوطنية، يجب أن تقتصر مدّة التعافي على الحدّ الأقصى من أجل أن يستعيد الأفراد المتضررون نمط حياتهم السابق كما كان قبل ٤ آب/أغسطس ٢٠٢٠، ومعالجة الجرحى، وإيجاد مأوى للذين فقدوا منازلهم. وكانت بعض الصعوبات التي واجهتها فرق الإنقاذ أثناء عملها الميداني مفهومة مثل حجم الأضرار، والصدمات النفسية، وغضب المواطنين. ومع ذلك، فإن غياب الدولة وهيئاتها، ونقص التمويل، ولا سيما تجاهل المساءلة، قوبلت جميعها بما هو أبعد مما يكون عمّ يمكن تحمّله.

2. الدور الذي لعبه الجيش اللبناني

في مواجهة عجز الدولة، اختارت الحكومة التي يقودها حسان دياب، والتي اضطرت إلى الاستقالة تحت ضغط شعبي بعد أسبوع من الانفجار (مما يشير مرّة أخرى إلى عجز الدولة عن مواجهة أي نوع من الأزمات) تفويض مهمّة الإنعاش والإغاثة إلى الجيش اللبناني. وعلى الرغم من فقدان مؤسسات الدولة لثقة الناس، إلا أن الجيش اللبناني لا يزال يحتفظ بعلاقته القويّة مع الشعب اللبناني. وبالرغم من تورّط بعض قادة الجيش في تفجير بيروت أو في قضايا فساد في الماضي، إلا أن الجيش كمؤسسة ثابتة على صورته كجهة حامية للأمن، ويُعتبر أحد المؤسسات القليلة المتبقية التي تستفيد من شرعية الناس لأنه نابع من الشعب نفسه. وقد تمكّن رغم الظروف من تجنب الطائفية. وهو لا يزال المؤسسة الوحيدة التي يمكنها تولي مسؤولية الحماية السيادية للأشخاص في مواجهة الميليشيات المسلحة بشكل غير قانوني. وبالتالي فإنّ دوره بعد انفجار بيروت هو الأقرب إلى مثال الحكومة الرشيدة.

تمكّن الجيش من إتمام الأعمال في ٨٥٧٤٤ وحدة متضرّرة خلال ١٥ يوماً. وبعد حوالي شهر، كُلف الجيش بتوزيع ١٠٠ مليار ليرة لبنانية على المتضرّرين من الانفجار، وهي مهمّة جاءت نتيجة الثقة في الجيش، وشفافيّته، وتنظيمه، ودقّته. واستفاد أصحاب ١٢٧٤ مسكناً من أصل ٦٢٨٧ أو بنسبة ١٦.٥٪ من إجمالي المساكن المعنية التي شملها المسح من تعويضات المرحلة الأولى. منحت هذه الآلية الراحة للوحدات السكنية المصنّفة فئات عادية ومتوسطة، وأعطيت الأولوية للأقرب إلى موقع الانفجار، وذلك للسماح للمتضرّرين بإكمال الإصلاح في مساكنهم المتضرّرة (النوافذ والأبواب الأمامية...) قبل فصل الشتاء. وقد نفّذت أعمال تقدير الأضرار من قبل ٢٥٠ لجنة مؤلفة من أكثر من ١٠٠ ضابط و ٥٠٠ مهندس مدني الذين نجحوا في الكشف سريعاً عن ٨٥٧٤٤ وحدة متضرّرة موزعة على النحو التالي: ٦٠٨١٨ منزلاً ومسكناً، و١٤٠٧٣ مؤسسة تجارية، و٩٦٢ مطعمًا، و٥٤٢ شركة تجارية، و١٢ مشفى، و٧٧ دار عبادة، و٨٢ مؤسسة تعليمية، و١٣٧ وحدة أثرية.

قسّمت اللجان المناطق المتضرّرة إلى ثماني قطاعات، وقسّمت كلّ قطاع إلى ١٥ مجموعة عمل، وتعمل كلّ مجموعة مع ١٦ فريقاً الذين أكملوا المهام في يوم واحد. قام الـ ١٧٦ وكيلاً بتوجيه اللجان إلى الأحياء، والشوارع، والأثاث، وأعطى كل مبنى رقمًا خاصاً للدخول إليه من أجل الحصول على رقم العقار، واسم المالك، ورقم الهاتف من خلال التحدّث مع الضحايا مباشرة. استكملت النماذج المختلفة وفقاً لنوع الوحدة المتضرّرة، وكل منها احتوى على معلومات دقيقة وكاملة عن نوع الضرر ومداه (lebarmy.org).

وطالب الجيش الضحايا بالبقاء في منازلهم ومؤسساتهم في تواريخ محدّدة من أجل استقبال زيارة جامعي البيانات. وأجريت المسوحات على مدى ثمانية أيام ضمن ٢,٥ كيلومتر من موقع الانفجار، أي المنطقة الأكثر تضرّراً، بينما استغرقت عمليّات المسح للوحدات في حدود ٧,٥ كيلومتر سبعة أيام إضافية. وبثت قيادة الجيش على نطاق واسع في وسائل الإعلام وعلى صفحاتها على الإنترنت أنّ الضحايا الذين لم يتمكنوا من استقبال الزيارات في المواعيد المحدّدة، وجب عليهم التّواصل معهم من خلال رقم هاتف مخصّص لهذا الأمر. وينبغي على كل ضحية إرسال رسالتين عبر **WhatsApp**، الأولى تتضمّن «مشاركة الموقع»، والثانية تحمل رقم هاتف المتضرّر، وبمجرد استلام الجيش لهذه المعلومات، تمكّنت فرقته من الكشف على الأضرار واستكمال الاستمارات.

3. الدور الذي لعبته منظمات المجتمع المدني والمنظمات المجتمعية

أعطت انتفاضة تشرين الأول /أكتوبر ٢٠١٩ شحنة أمل في التغيير للشعب اللبناني لتوفير مستقبل أفضل. وقد كان حدثًا لافتًا بمدى انتشاره إلى كافة المناطق اللبنانية وحشد الناس من مختلف الخلفيات الاجتماعية والانتماءات السياسية. فطالبوا جميعًا بمحاربة الفساد والتغيير البنوي في الشخصيات السياسية الحاكمة منذ أكثر من ٣٠ عامًا. كانت هذه التعبئة التلقائية والأكثر تنظيمًا علامة على إرادة التغيير. وأظهرت الطريقة التي تعامل بها النظام مع هذه المطالب من خلال القمع العنيف للمظاهرات الطبيعة المتوحشة للنظام اللبناني. مهد أكتوبر /تشرين الأول ٢٠١٩ الطريق لانتخاب ١٣ نائبًا أطلقوا على أنفسهم «نواب التغيير» في الانتخابات النيابية لعام ٢٠٢٢. أطل انفجار مرفأ بيروت آمد موجة الأمل هذه، لكن قوبلت مرة أخرى بالقمع الذي مارسه قوى الأمن وكان أكثر شراسة بعد، وبعرقلة كبيرة في العملية القضائية.

بين هذين الحدثين، لعبت منظمات المجتمع المدني والمنظمات المجتمعية دورًا أكبر في عملية التغيير واستبدال الدولة المفلسة في أدوارها التقليدية كما تمّ التحدث عنها في الأقسام السابقة. وحقيقة أن هذه المنظمات ممولة بشكل جيد (تبرعات محلية ودولية) بالتوازي مع غياب الدولة الفعلي، جعلت تدخلها خارج نطاق المساءلة. وللأسف، تمّ اتهامها باستخدام دورها المحوري في جهود التعافي كفرصة لجمع الأموال دون توجيهها إلى الوجهة المستهدفة.

ولأن جزءًا كبيرًا من هذه المنظمات هو مدعوم من الأحزاب السياسية والمؤسسات الدينية، ليس هنالك من سبب يستبعد اضطلاعها في ممارسات الفساد، فالفساد عنصر جوهري في النسيج الاجتماعي في لبنان. في خضمّ انهيار الاقتصاد اللبناني والانخفاض السريع لقيمة الليرة اللبنانية، جذبت منظمات المجتمع المدني والمنظمات المجتمعية العديد من القوى العاملة المؤهلة، فقاموا بترك وظائفهم المدفوعة بالعملة الوطنية ليلتحقوا بوظائف مدفوعة «بالفريش الدولار». لقد أدت هجرة الكفاءات هذه إلى استنزاف القطاعات الحيوية للاقتصاد من عمالها المؤهلين (المستشفيات، والجامعات، والمدارس ...).

فشلت الدولة اللبنانية في تنفيذ خطة تدقيق للسيطرة على استخدام الأموال التي تجمعها منظمات المجتمع المدني والمنظمات المجتمعية. حيث يترتب عليها تقديم بياناتها المالية إلى وزارة الداخلية في نهاية كل عام، ولكنها معفاة من دفع الضرائب لأنها من المفترض أن تكون منظمات لا تبغي الربح. ونظرًا لعددها الكبير، وحقيقة أنها مغطاة سياسيًا وأنها قد حلت محل الدولة، فغالبًا ما نُحيت بعيدًا عن أي متطلبات للمساءلة. وزاد عدد هذه المنظمات بشكل هائل منذ بداية الأزمة الاقتصادية ومنذ انفجار مرفأ بيروت.

جاءت مصادر التمويل من الجالية اللبنانية (١٨.٥ مليون دولار أمريكي)، والمواطنين المحليين، والمبادرات الشعبية، والأجانب، والدول المانحة والمنظمات الدولية (مفوضية الأمم المتحدة السامية لشؤون اللاجئين، وبرنامج الأغذية العالمي، واليونسكو ...). جرى تنظيم حملات لجمع التبرعات، وكذلك التبرعات المباشرة، ومبادرات التمويل الجماعي. وتجدر الإشارة إلى أنه ليس هنالك من تقدير رسمي للأموال التي جمعتها المنظمات المختلفة ولكن أعلنت الجهات الفاعلة نفسها بعض الأرقام: الصليب الأحمر (٢٨ مليون دولار أمريكي)، وفرح العطاء (٨.٥ مليون دولار أمريكي)، وبيت البركة ونساند (٤ ملايين دولار أمريكي لكل منهما) إضافة إلى ١٥٠ مليار ليرة لبنانية قدمتها الدولة اللبنانية عبر الجيش اللبناني^٨. (تبقى هذه الأرقام متواضعة مقارنة بالأضرار المقدرة بين ٦.٧ مليار و ٨.١ مليار دولار أمريكي، أرقام البنك الدولي).

وجدت المنظمات المحلية نفسها في مواجهة الطلب المتزايد على الغذاء، والدواء، والمأوى، واحتياجات المياه دون امتلاك المهارات الإدارية اللازمة والمحاسبة، والكفاءات لجمع التبرعات. لذا قاموا بما في وسعهم بما تمكنوا من توفيره في جهود إعادة الإعمار والشفاء. وقد طلب منهم تبادل المعلومات المالية والمادية من خلال منصة رقمية وضعتها غرفة الطوارئ المتقدمة بالاشتراك مع الصليب الأحمر دون أي التزام قانوني للقيام بذلك. من بين ٥٣٦ منظمة مسجلة على المنصة، انخفض العدد إلى ٣٧٤ منظمة معترف بها قانونًا من قبل وزارة الداخلية، و ١٥٨ منها فقط تنسق أنشطتها بفاعلية مع الجيش اللبناني (وهو بالكاد ثلث الرقم الأولي). كما قامت بعض الأحزاب والمؤسسات الدينية بحشد الموارد من خلال اللعب على الوتر الديني لحماية الأعياء المحلية التي ينتمي معظمها إلى طائفة مسيحية بالقرب من منطقة الانفجار. وتبين أن ٦١٪ من هذه المنظمات مدعومة من قبل كيانات سياسية/دينية.

يظهر هذا التناقض أهمية المساءلة بالنسبة لهذه المنظمات التي تعلن نفسها على أنها المنقذة في مواجهة الدولة المفلسة. فحقيقة إعلان عدد كبير من هذه المنظمات عن نيتها تقديم المساعدة، وزيارة مواقع ووحدات سكنية، وجمع معلومات عن الأضرار، ثم اختفاؤها يطرح تساؤلات حول صدقها في جمع التبرعات وتوجيهها لجهود الإغاثة. ومن اللافت للنظر أنه في أوقات الاضطرابات الشديدة، تجد بعض المنظمات طريقة للاستفادة من محنة الناس بسبب غياب الرقابة من السلطات. وقد نشرت المنصة رقمًا يقارب ٢٥ مليون دولار أمريكي جمعتها المنظمات المسجلة.

٧. التوصيات

أطلقت الحكومات اللبنانية في حقبة ما بعد الحرب العديد من المبادرات لتطبيق سياسات مكافحة الفساد التي أخفقت بشكل واضح، وقوبل معظمها بمقاومة قوية من الأحزاب الحاكمة التي كان لها دور قوي في الحرب الأهلية. هذه السياسات كانت إما صعبة التنفيذ، أو غير مناسبة للوضع الخاص بلبنان لأنها لا تعالج المشكلة من جذورها. وعلى الرغم من إطلاق الاستراتيجية الوطنية لمكافحة الفساد في عام ٢٠١٦، فقد انتهى الأمر بتعيين وزير دولة لمكافحة الفساد الذي اختفى منذ ذلك الحين، ولم يرقم بتنفيذ أي إجراء عملي واحد من أجل مكافحة هذه الظاهرة بجدية.

أما على صعيد التشريع، فقد سنّ مجلس النواب اللبناني بعض القوانين لمكافحة الفساد، وهي: قانون حماية كاشفي الفساد (رقم ٨٣، ١٠ تشرين الأول / أكتوبر ٢٠١٨)، وقانون لتعزيز الشفافية في قطاعي النفط والغاز، وإنشاء الهيئة الوطنية لمكافحة الفساد في القطاع العام (قانون رقم ١٧٥، ٨ أيار / مايو ٢٠٢٠)، وقانون رفع السرية المصرفية عن الشخصيات السياسية والموظفين العموميين في قضايا الاشتباه بالفساد (٢٨ أيار / مايو ٢٠٢٠). تشكّل هذه القوانين نقطة انطلاق جيدة، لكنها بحاجة إلى تحديث وتعديل، وتفعيل من قبل السلطة التنفيذية والسلطة القضائية (قانون الإثراء غير المشروع، وقانون الإفصاح المالي، وإعادة هيكلة ديوان المحاسبة، ولجنة التدقيق والتفتيش المركزي، وقانون الشراء العام...).

ينبغي تنفيذ سياسة شاملة ومتكاملة لمحاربة الفساد وليس اللجوء إلى حلول متفرقة. ويجب أن تكون هذه السياسة شاملة وقائمة على المبادئ التشاركية، حيث ينبغي أيضًا إشراك المواطنين، من أجل زيادة الوعي، مع جميع الأطراف في أي إصلاح لتطبيق الحوكمة الرشيدة وتعزيز المساءلة. لا بد من تطبيق جميع الإصلاحات والآليات المقترحة على كامل نطاق المنظمات (المدينة، والحكومية، والمنظمات غير الحكومية) من أجل الوصول إلى الشفافية والمساءلة المطلوبة مع ضمان التوزيع العادل والمنصف للمساعدات العينية والمالية لجميع ضحايا ونازحي ع/أب/أغسطس. والحقيقة التي لا يمكن إنكارها هي أنه كانت هناك جهودًا جارية قديمة مختلف الجهات المعنية في أعقاب انفجار بيروت، ولكن لا تزال هذه الجهود عشوائية، وغير منسقة، ولا تعالج المشكلة الأساسية المتمثلة في الافتقار إلى الحكم الرشيد وثقافة المساءلة.

بعد الأزمة الأخيرة في لبنان، استلهمت التوصيات الخاصة بتعزيز ممارسات الحوكمة من إطار الإصلاح والتعافي وإعادة الإعمار (3RF) الذي وضعته مجموعة البنك الدولي، والأمم المتحدة، والاتحاد الأوروبي مع المجتمع المدني، والحكومة اللبنانية، والمجتمع الدولي في كانون الأول / ديسمبر ٢٠٢٠ والذي يقود «خارطة طريق لتفعيل نتائج خطة التقييم السريع للأضرار والاحتياجات» التي اقترحتها المنظمات الدولية والإطار اللبناني للإصلاح والتعافي وإعادة الإعمار». يجب أن تتضمن التوصيات سياسات جديدة لمعالجة الأزمات الاقتصادية والمالية وزيادة المساءلة لمكافحة الفساد على المدى القصير والطويل. ومن خلال تحقيق هذه الأهداف، يصبح جميع الأطراف ضالعين في الإصلاح.

إطار الإصلاح والتعافي وإعادة الإعمار هو مجموعة مهمة من المبادئ التوجيهية التي حددها الشركاء الدوليون للمساعدة في تعافي لبنان مباشرة بعد انفجار بيروت (المسار الأول) وعلى المدى الطويل (المسار الثاني) من أجل تعزيز الجهود الرامية إلى تحقيق إصلاح اقتصادي واجتماعي أكثر سلامة، وبناء على لمحة عامة على المبادرات التي قامت بها جميع الجهات المعنية بعد انفجار بيروت وتتبع تاريخ لبنان الحافل بالسياسات الفاشلة، يقترح هذا الإطار متابعة مسارين متوازيين لا يمكن لأحدهما أن ينجح دون الآخر:

- **المسار ١:** مسار التعافي المرتكز على الناس والذي يركز على الإجراءات الأساسية: مثل تدابير السياسة، والاستثمارات، وتعزيز المؤسسات لتلبية الاحتياجات العاجلة للفئات السكانية الأكثر ضعفًا والأعمال التجارية الصغيرة المتضررة من الانفجار. سيعتمد هذا الدعم المرتكز على الناس إلى حد كبير على تلقي التمويل الدولي المناسب، وعلى التقدم الواضح في الإجراءات السياسية الفورية لتسهيل التعافي، مثل اعتماد خطط عمل وتدابير مؤسسية مناسبة.
- **المسار ٢:** مسار التعافي وإعادة الإعمار، مع التركيز على الإصلاحات الحيوية لمعالجة تحديات الحوكمة والتعافي في لبنان، بالإضافة إلى الاستثمارات التي تركز على إعادة بناء الأصول، والخدمات، والبنية التحتية الحيوية. تتعبر التقدم في الحوكمة والإصلاحات الاجتماعية والاقتصادية شروطًا أساسية لتعبئة الدعم الدولي لإعادة الإعمار بعد مسار التعافي، وفتح مصادر جديدة للتمويل العام والخاص.»

ينقسم المساران إلى عدّة ركائز: تحسين الحوكمة، وفرص العمل والفرص الاقتصادية، والحماية الاجتماعية، والإدماج والثقافة، وتحسين الخدمات والبنية التحتية. ومن إجمالي الميزانية البالغة ٢٠.٦ مليار موزعة على المسارين والأركان السابقة، تم تخصيص ميزانية قدرها ٩.٧٥ مليون للركيزة الأولى (تحسين الحوكمة والمساءلة)، والتي تمثل ما يقرب من ٠.٤٪ من إجمالي الميزانية المقدرة.

يقدم إطار الإصلاح والتعافي وإعادة الإعمار مقاربة واحدة ومفيدة للتعامل مع العديد من الصعوبات على مستوى تنفيذ السياسات في لبنان بشكل عام وبعد انفجار بيروت تحديدًا. وهو يعزّل نهجًا متكاملًا وقائمًا على المشاركة، بالإضافة إلى الإدماج، والمساواة بين الجنسين، والشفافية، والسياسات الصديقة للبيئة، وتحسين التنسيق والتواصل... هذه السياسات سليمة علميًا وتدعو إليها المنظمات الدولية في جميع أنحاء العالم، وهي بالتأكيد إلزامية للبنان. يوجّه هذا الإطار أيضًا الإصلاحات والإجراءات الرئيسية اللازمة لتحقيق أهداف الركيزة الأولى من خلال الإدارة المالية العامة والشراء العام، ومكافحة الفساد، والنزاهة، والشفافية، والعدالة وحقوق الإنسان.

لكن للأسف، هذه الإجراءات ليست جديدة ولا تأخذ بعين الاعتبار الطبيعة الراسخة للفساد في الثقافة اللبنانية. وتعتمد معظم هذه الإجراءات على الاصدار الضروري لقوانين أطر التنظيمية (قانون الشراء العام، وإدارة الاستثمار العام، وقانون ديوان المحاسبة، واستقلال القضاء، والإصلاح الانتخابي، وقانون حماية كاشفي الفساد...) في بلد نجد فيه إرادة التغيير وحيث تكون الهيئات القضائية منفصلة عن الضغوط السياسية. تكوّن لدى إجراءات من هذا القبيل احتمالية كبيرة للنجاح، ويبقى إطار الإصلاح والتعافي وإعادة الإعمار مثالًا وغير مناسب لحالة لبنان حيث الفساد مستشري. وتجدر الإشارة إلى أن السياسات التي نجحت في بعض البلدان المتقدمة قد لا تنجح في البلدان النامية، لذا من الضروري أن نعلم أنه لا يمكن تعريف مفهوم الفساد بمعزل عن خصائص المجتمعات وطبيعة الدولة.

نظرًا لعدم ثقة المجتمع الدولي بالسلطات اللبنانية، حيث تجلّت من خلال إرسال التبرعات عبر المنظمات غير الحكومية بعد انفجار بيروت، فمن غير المرجح أن يمهّد إطار الإصلاح والتعافي وإعادة الإعمار الطريق أمام الحوكمة الرشيدة من خلال اتخاذ الإجراءات وتنفيذها من قبل دولة غير جديرة بالثقة! هذا المنطق متوقع من المنظمات الدولية التي عليها أن توصي بنموذج مقاييس لكيفية تصرف الدولة، دون الأخذ بعين الاعتبار كيفية عمل المجتمع اللبناني. تعاني بقية الركائز من المحاذير نفسها ولكن تضيف الطابع اللامركزي على

المسؤوليات لتشمل المزيد من الإجراءات من المواطنين والمجتمع المدني.

المجموعة الأولى من التوصيات: دور الدولة في الإصلاح: تعزيز السياسات السليمة لمعالجة الأزمة والاختلالات الاقتصادية.

تتطلب سياسات مكافحة الفساد التزاماً من الحكومة بتعزيز المساءلة، والشفافية، وإنفاذ القوانين، وتحديث النظام القانوني. ويبدأ تطوير إجراءات مكافحة الفساد بالإصلاح من خلال بناء الجدران أمام الفساد المستشري في المؤسسات الحكومية. ويجب أن يترافق إسناد دور أكبر للقطاع الخاص بخطة إصلاح أكثر وضوحاً وحوكمة أفضل في مختلف المجالات.

- التوصية رقم ١: الحد من العجز العام ومراقبة الاستثمار العام

تحتاج الدولة اللبنانية إلى تعديل دور المؤسسات المسؤولة عن مراقبة المشاريع الاستثمارية وتقييمها من خلال سياسات مالية حسنة التنظيم تهدف إلى مواءمة الاستثمار العام مع الممارسات الجيدة لتنفيذ هذه المشاريع. وهذا يعني إيقاف جميع الصناديق الخاصة (الجنوب، والمهجرين، ومجلس الإنماء والإعمار ...) التي تستنزف الموازنة العامة دون الاستثمار في القطاعات المناسبة. ينبغي استخدام دليل مرجعي لإدارة الاستثمارات العامة من أجل تقييم المشروع في إدارة المشاريع بدلاً من عملية قانون المالية العامة المضنية.

- التوصية رقم ٢: تنفيذ نظام شراء عام متماسك يتماشى مع المعايير الدولية

يتجلى مؤشّر التغيير من داخل القطاع العام في تعزيز جودة الخدمات العامة من خلال التخفيف من الإجراءات الروتينية، ومدة إنجاز المعاملات الإدارية، وتحسين العلاقة بين الموظفين العموميين والمواطنين، وتنفيذ ممارسات إدارة الموارد البشرية، وتطبيق الإدارة بالنهج الموضوعي القادر على إشراك الموظفين في الخدمة العامة. وتجدر الإشارة إلى أنّ مجلس الوزراء قد وافق على الاستراتيجية الوطنية لإصلاح الشراء العام في ٢٠ أيار/مايو ٢٠٢٢ (القرار رقم ٦٦). وتهدف هذه الاستراتيجية إلى إصلاح جميع الاحتياجات في مجال الشراء العام بما يتماشى مع المعايير الدولية نحو الإدارة المالية السليمة، والانتعاش الاقتصادي، واستعادة الثقة. ومع ذلك يجب نشر هذه الإصلاحات وتطبيقها في جميع الإجراءات العامة من أجل استعادة الثقة بين المستثمرين وتوفير الأموال لإدارة الخدمات العامة بفاعلية.

- التوصية رقم 3: الحد من البيروقراطية من خلال تطبيق الشفافية الاستباقية.

تتطلب الشفافية الاستباقية من الإدارات العامة إتاحة المعلومات ذات الصلة دون انتظار أن يطلبها المواطنون، وتتطلب تنفيذ هذه الشفافية الاستباقية من الإدارات العامة نشر المعلومات ذات الصلة دون انتظار أن يطلب المواطنون المعلومات.

يجب على الحكومة اللبنانية النظر في تقليص حجم قطاعها العام، حيث يعمل أكثر من ٣٠٠ ألف موظف حالياً في الإدارات العامة، مقارنة بـ ١٧٥ ألفاً في عام ٢٠٠٠ من أجل الحد من البيروقراطية. وبالإضافة إلى ذلك، يجب على الحكومة اللبنانية تفعيل دور المفتشين والهيئات الرقابية لمحاسبة مسؤولي القطاع العام عن مهامهم، وزيادة رواتب موظفي الدولة ما يحفزهم على الالتزام بالقواعد وبالتالي تعزيز النزاهة وتعزيز الصدق بين موظفي الدولة في الإدارة.

- التوصية رقم 4: ضمان استقلالية مصرف لبنان مع ضمان مساءلة أفضل

ومما لا شك فيه أنّ البنك المركزي كان مسؤولاً عن إغراق البلاد في أزمة اقتصادية ومالية. يجب على مصرف لبنان أن يكون متنبهاً لتطبيق خطة تعافي تتماشى مع توصيات صندوق النقد الدولي من أجل السيطرة على معدل التضخم، والحد من انخفاض قيمة العملة، وتحقيق الاستقرار في القوة الشرائية، وتعزيز النشاط الاقتصادي نحو النمو المستدام. ومع ذلك يترتب على مصرف لبنان الالتزام بقانون النقد والتسليف الذي يترك مجالاً لسيطرة الحكومة (من خلال وزارة المالية) وبالتالي تكون وزارة المالية ومصرف لبنان خاضعين للمساءلة بموجب القانون أمام مجلس النواب.

- التوصية رقم ٥: تعزيز قانون مكافحة الفساد في القطاع العام (رقم ١٧٥) وتفعيل دور الهيئة الوطنية لمكافحة الفساد

يبدأ تطوير إجراءات مكافحة الفساد بإصلاح السلطة القضائية من خلال وضع حدٍّ أمام الفساد المستشري في المؤسسات الحكومية. يحتاج لبنان إلى تحسين جودة الأنظمة والأطر القانونية من خلال جعل النظام القضائي مستقلاً تماماً عن تأثير كل من المجلس النيابي ومجلس الوزراء. إنّ ضمان تطبيق قوانين مكافحة الفساد يتطلب، في الوقت نفسه إنشاء محكمة متخصصة لمكافحة الفساد والتي تلبي المعايير القضائية الدولية.

المجموعة الثانية من التوصيات: دور الحكومة المحلية: تعزيز الحكم المحلي وتحقيق النمو المستدام

- التوصية رقم ٦: تعزيز الحوكمة الإلكترونية والشفافية الاستباقية على المستويين الوطني والمحلي:

يجب على لبنان، كجزء من جهوده الرامية إلى استعادة الثقة والمصداقية بين الحكومة والشعب، الاستثمار في التكنولوجيا المتقدمة من خلال تنفيذ عملية «الحكومة الإلكترونية». يزيد هذا الإجراء من التعاون بين الحكومات والمواطنين لتطوير خطط عمل وتحسين جودة الخدمات العامة. يعزّز تقديم «الخدمات الإلكترونية» الإدارية الشفافية ويقلل من فرص ممارسة الفساد. لذا، وبهذا الهدف، يترتب على الحكومة اللبنانية وضع برنامج وطني للشفافية من أجل مراقبة التقدم الذي تحرزه الدولة بمرور الوقت، ووضع إطار وطني للحكم الرشيد مع إجراءات تتسم بالشفافية. ومن أجل تنفيذ هذا الإطار، يجب على الحكومة اللبنانية والبلديات المحلية تحديث البنية التحتية في جميع أنحاء البلاد لحماية أمن الخدمات والمعلومات الإلكترونية، وتعزيز المعرفة بتكنولوجيا المعلومات والاتصالات، وتعزيز الوصول إلى المعلومات العامة.

- التوصية رقم ٧: دعم الحكم المحلي:

من الضروري تحسين الحكم المحلي من خلال إعطاء دور مهم للسلطة المحلية (على مستوى البلدية) من أجل وضع سياسات التنمية المستدامة التي تعزز الأنشطة الاقتصادية في الدولة من خلال خلق فرص العمل وتقوية الروابط الاجتماعية والتماسك الاجتماعي. وفي حال تنفيذ ممارسات الحوكمة السليمة على المستوى المحلي (وكانت تجربة العديد من البلديات الرائدة في هذا الصدد واعدة للغاية)،

فسوف تنتشر على المستوى الوطني.

- التوصية رقم ٨: تعزيز التعاون بين السلطات المحلية ومنظمات المجتمع المدني:

يمكن للبلدية، في سياق الأزمة، أن تلعب دوراً رئيسياً في السياسات الاقتصادية والاجتماعية والبيئية. ومن هنا تأتي أهمية الحكم المحلي على مستوى البلديات، والذي يحكم قريباها الجغرافي والمؤسسي هي السلطة الأقرب للمواطنين. الحكم المحلي هو عملية تنطوي على التفاعل بين مختلف الجهات الفاعلة (الدولة، والقطاع الخاص، والمجتمع المدني) من أجل تطوير ضمير مشترك لمواجهة مختلف المشاكل المحلية (الاجتماعية، والاقتصادية، والبيئية) ووضع السياسات العامة المحلية. يركز الحكم المحلي الجيد على توزيع الصلاحيات بين الجهات الفاعلة التنظيمية والتنسيق وحسن التعاون بين الحكومات (المحلية والوطنية) والقطاع الخاص، والمجتمع المدني؛ بالإضافة إلى إمكانية تنظيم تضارب المصالح بين مختلف الجهات المعنية. بناءً على بعض التجارب الناجحة في طرابلس وصيدا، ينبغي تنفيذ منصات التنسيق بين البلديات ومنظمات المجتمع المدني المحلية في المدن اللبنانية الكبرى لتحسين استجابة النظام البيئي المحلي عند مواجهة الأزمات، وتعزيز الثقة المتبادلة بين الشركاء من القطاعين العام والخاص.

المجموعة الثالثة من التوصيات: دور المجتمع المدني: رفع مستوى الوعي وتعزيز النشاط بين المواطنين

- التوصية رقم ٩: العمل من أجل الحصول على مزيد من الاعتراف بدور منظمات المجتمع المدني في إدارة الأزمات والوقاية منها:

من أجل تحقيق الحوكمة السليمة ينبغي إدماج الشركاء الاجتماعيين مع مصادفة الحكومة في عمليات اتخاذ القرار والتنفيذ. أظهرت تجربة انفجار بيروت الدور الديناميكي الذي تلعبه منظمات المجتمع المدني، والمنظمات المجتمعية، والمبادرات الشعبية والجهات المعنية من المجتمع المدني ضمن عملية المساءلة وإصدار العديد من الدعاوى إلى العمل. وعلى الرغم من أنه لا يمكن اعتبار منظمات المجتمع المدني بديلاً عن الدولة، كما يوحي عادةً بعض النشطاء المحليين والمنظمات الشعبية في لبنان، إلا أنه يمكن لتدخلاتهم أن تعوّض بطريقة ما عن إخفاقات الدولة، وبالتالي لا يمكن للسياسات العامة أن تتجاهل وجودهم ودورهم. وبالتالي، ينبغي بذل المزيد من الجهود من أجل الاعتراف بدورهم في أي خطة طوارئ أو خطة للتعاافي فضلاً عن دورهم كشركاء كاملين في إدارة الأزمات أو منعها.

وعلاوة على ذلك، فإن حكم القانون ليس حكراً حصرياً على الدولة. فقد أظهرت التجربة في لبنان عن عدم إمكانية تنفيذ أي دستور أو اتفاق سياسي دون دعم من السلطات المحلية والمواطنين. أما المجتمع المدني، فلعب دوراً كبيراً في نقل القرارات السياسية للمواطنين وفي المقابل نقل مطالبات المواطنين إلى الدولة. وعليه ينبغي بناء عقد اجتماعي جديد بهذه القوى الديناميكية ومع نفس الفضائل السياسية في السلطة.

- التوصية رقم ١٠: الالتزام بمبادئ الصفقة الكبرى وقيمها:

الجدير بالذكر أنه ينبغي على المنظمات الدولية والجهات المانحة احترام الاتفاق الدولي «الصفقة الكبرى»، وبالإشارة إلى هذه الاتفاقية، التزمّت الوكالات الدولية والجهات المانحة مع المستجيبين المحليين والدوليين بجلب المزيد من الوسائل والموارد إلى أيدي السكان المحليين وفقاً لمبادئ اضعاء الطابع المحلي على المساعدات. وفي هذا الصدد، يجب على المنظمات المحلية تعزيز التزامها بمبادئ اضعاء الطابع المحلي وقيمها، وبالتالي تحسين شفافية تدخلاتها، والاضطلاع بدورها «كعامل تغيير». لذلك، يجب أن يستكمل دور الدولة مع دور منظمات المجتمع المدني من أجل إنشاء نظام بيئي ناجح لخطة التعافي المستقبلية.

وتجدر الإشارة إلى أن المنظمات غير الحكومية قد بذلت مؤخراً جهوداً في معالجة الفساد وتعزيز الحوار مع الحكومة لوصول الناس إلى المعلومات المتعلقة بالسياسات العامة والميزانية المخصصة لجميع القطاعات الاقتصادية. وعلى سبيل المثال، أطلقت الجمعية اللبنانية لتعزيز الشفافية حملة لرفع مستوى الوعي حول الوصول إلى المعلومات، وقدمت دورات تدريبية للمنظمات لتحسين فعالية مشاريعها المخصصة لتوسيع مجال الشفافية والمساءلة في المجتمع اللبناني. تعطي مثل هذه المبادرات لمحة عن الأمل في إعادة هيكلة الدولة للوصول إلى حكومة مسؤولة وشفافة وذات مصداقية تبني علاقات ثقة مع الأفراد وجمعيات المجتمع المدني لأنها تعزز كفاءة السياسات العامة الهادفة إلى الاستثمار في القطاعات الاقتصادية المنتجة، وتعزز المصداقية، وإعادة بناء الثقة مع المجتمع المدني والمواطنين.

الخلاصة

يعتبر المواطنون هم المفتاح في نجاح أي سياسة لمكافحة الفساد وممارسات الحوكمة الرشيدة. فهم يلعبون دوراً أساسياً يبدأ برفض التسامح مع أي ممارسات غير أخلاقية أو سلوك غير نزيه للمسؤولين. ومن هذا المنطلق، يترتب على لبنان رعاية نشاط المواطنين بحيث يشعر جميع المواطنين بأنهم جزء من السياسات وبالتالي يشتركون في حوار حقيقي.

تكون العقوبات ضد انتهاك القوانين أكثر فعالية إلى حد كبير إذا جمعت بين الأعراف الاجتماعية والقانونية. فإذا استمر المواطنون اللبنانيون في بتقديمهم للسياسيين الفاسدين وتأييدهم للممارسات الفاسدة، فببساطة ليس هنالك من مخرج.

ومع ذلك فإن تقارير المنظمات الدولية وتوصياتها لا تأخذ بعين الاعتبار الخصائص الاجتماعية للبلدان المستفيدة. فسياسات مكافحة الفساد ليست نموذجاً يمكن استيراده وتطبيقه بالطريقة نفسها في جميع أنحاء العالم. لن تنجح المقاربة الاستشراقية في محاربة مشاكل العالم عندما تتجاهل طبيعة الفساد المستوطنة. لذا تكون الحلول المصممة خصيصاً للبلدان هي الحل الوحيد. وهذا هو السبب في ضرورة اتباع نهج متكامل وشامل وصحي من أجل مكافحة الفساد الذي يأخذ في الاعتبار القيمة المضافة لجميع الجهات المعنية: الدولة، والمجتمع المدني، والمجتمع الدولي، وخاصة المواطنين.

المطلوب هو ثورة ثقافية واجتماعية من أجل ضمان نجاح سياسات الحكم الرشيد، وعلى اللبنانيين أن يكونوا في قلب أي تغيير. التربية على المواطنة الصالحة مهمة لرفع مستوى الوعي، والإجماع الوطني، والذي هو ليس موجوداً في الوقت الحالي، ضروري لكسب المعركة ضد الفساد. تكمن جذور مشكلة لبنان في الطائفية، فالبلاد واجهت سلسلة من التحذبات المالية والاقتصادية بسبب النظام السياسي الطائفي الذي أنتج قطاعاً عاماً مليئاً بأعلى مستويات الفساد. لذلك، يجب على الحكومة اللبنانية التحول نحو نظام اقتصادي جديد موجه

نحو الاستثمار في القطاعات الإنتاجية، وتعزيز قيم النزاهة والشفافية والمساءلة في المؤسسات العامة، وإلا لن تحقق السياسات العامة النتائج المرجوة منها في معالجة الفساد، وإعادة بناء اقتصاد منتج ومتطور بشكل مستدام الذي يوفر فرص عمل واسعة للمواطنين. يتطلب الإجماع الوطني على القضاء على النظام الطائفي الحالي أيضا التزامًا جادًا من أعضاء المجلس النيابي والحكومة لوضع حدٍ للطائفية داخل المؤسسات العامة والمجتمع بشكل عام.

أظهر انفجار بيروت والأزمات الاقتصادية الأخيرة أن محاربة الفساد هي الأساس لإعاقبة الأزمات. يضمن النهج التشاركي من خلال العمليات الديمقراطية نجاح الإصلاح الإداري، واللامركزية، والتنمية الاقتصادية. فلا تكون الدولة محتكرة لعملية التغيير، ولن تكون وحدها المسؤولة عن أي فشل. وبذلك يجب إعطاء المواطنين الفرصة للعب دور رئيسي في تطبيق أي سياسة، وتطوير السياسات وتنفيذها.

في مواجهة الهروب من المجال العام، واللامبالاة، وخيبة الأمل المتزايدة المفترضة للمواطنين من السياسة، تقدم الحكومة نفسها كحل رئيسي لتآكل التماسك الاجتماعي. ومن المرجح أن يعالج تطبيقها عدم اهتمام المواطنين بالشؤون العامة من خلال التأكيد على مشاركة المجتمع المدني في صنع القرار.

- Phillippe A., ALGAN Y., Cahuc P., Shleifer A., 2010, "Regulation and Distrust", The Quarterly Journal of Economics, Vol. 125, No. 3, pp. 1015-1049
- .,Andvig J. Chr, MOENK., 1990, "How Corruption May Corrupt", Journal of Economic Behavior and Organization, p. 63-76
- AXELROD R., "An Evolutionary Approach to Norms", The American Political Science Review, Vol 80, No. 4, December 1986, pages 1095-1111
- AXELROD R., "The Emergence of Cooperation among selfish", The American Political Science Review, Vol. 75, No. 2, June, 1981, pp. 306-318
- Bardhan P., 1997, "Corruption and Development: a Review of Issues", Journal of Economic Literature, vol. 35, n°3, pp. 1320-1346
- Beauregard, C., Carassus, D., Ebondo Wa Mandzila, E., Fouda Ongodo, M., HAL, 2005. Les mécanismes de gouvernance publique locale : une comparaison à l'échelle internationale
- Becker G., 1983, "A Theory of Competition Among Pressure Groups for Political Influence", Quarterly Journal of Economics, Vol. 98, No. 3, pp. 371-400
- BICCHIERE Cristina, John DUFFY, TOLLE Gil, 2004, "Trust Among Strangers," Philosophy of Science, vol. 71, No. 3 pp. 286-319
- Canach Damarys, Michael E. Allison, "Perception of Political Corruption in Latin American Democracies", Latin American Politics & Society - Volume 47, Number 3, Fall 2005, pp. 91-111
- Bertrand de Jouvenel, 1972, from power. Natural history of its growth, Paris: Hachette, pp. 607
- DONG Bin DULLECK Uwe TOGLER and Benno, "Conditional Corruption", QUT School of Economics and Finance, Working Paper n. 241, December 2008
- Elster Jon (1989), "Social Norms and Economic Theory", Journal of Economic Perspectives, vol. 3, n°4, pp. 99-117
- Méon P.G., Sekkat K., 2005, "Does Corruption Grease or Sand the Wheels of Growth?", Public Choice, vol. 122, n°1-2, pp. 69-97
- GINTS Herbert, 2010, "Social norms have choreography," Politics, Philosophy and Economics, 13 August, Vol. 9 no. 3 251-pp. 264
- Heidenheimer A., Johnston M., Levine T., 1989, "Political Corruption: A Handbook", New Brunswick (NJ), Transaction Publishers
- JOHNSTON Michael, 1986, "The political consequences of corruption: a Reassessment," Comparative Politics, Vol. 18, No. 4, pp. 459-477
- Robert Klitgaard, 1988, "Controlling Corruption", University of California Press, trans. fr. ; (1995), Fighting Corruption, Paris, New Horizons, 1995, pp. 228
- Lemennicier Bertrand, 2006, "Fallacies in The Theory of the emergence of the States", Journal of Libertarian Studies, vol 20, No. 3
- MARI REGE, 2004, "Social Norms and Private Provision of Public Goods", Journal of Public Economic Theory, Vol 6, pp. 65-77
- Mauro P., (1995), "Corruption and Growth", The Quarterly Journal of Economics, Vol. 110, No. 3, pp. 681-712
- Mauro P., (1996), "The Effects of Corruption on Growth, Investment, and Government Expenditure", IMF Working Paper 96/98, pp. 1-28
- Mercier, C., 2009. Participation citoyenne et développement des communautés au Québec : enjeux, défis et conditions d'actualisation
- Rose-Ackerman S., 1975, "The economics of corruption," Journal of Public Economics, No. 4, pp. 187-203
- SCOTT J., 1969, "The Analysis of Corruption in Developing Nations", Comparative Studies in Society and History, Vol. 11, No. 3, pp. 315-341
- Svensson J., 2005, "Eight questions about corruption", Journal of economical Perspectives, Volume 19, num3, pp. 19-42

Weber Charles, Albert Price, Nas Teyfik F. (1986), "A Policy Oriented Theory of Corruption", The American Political Science Review, vol.80, n° 1, pp.107-119

التقارير

Beirut blast death toll includes dozens of refugees, emergency response ramps up, UNHCR, august 2020

<https://www.unhcr.org/news/briefing/2020/8/5f32469f4/beirut-blast-death-toll-includes-dozens-refugees-emergency-response-ramps.html>

Lebanon Reform, Recovery, and reconstruction Framework (3RF), UN, World Bank Group, European Union, december 2020

L'Orient-Le Jour, December 21, 2021

.Copernicus, 2020, p. 23

UNHCR, 2020

<https://www.unhcr.org/news/briefing/2020/8/5f32469f4/beirut-blast-death-toll-includes-dozens-refugees-emergency-response-ramps.html>

